



كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم: التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني [926هـ-974هـ/1520م-1566م]

مذكرة مقرمة لنيل شهادة الماستري في التاريخ الحديث

تحت إشراف:

- عائشة جسيبي.

من إعداده:

- أمال طالب.

- يسرى جامعة.

شكر وعرفان

نوجه شكرنا الخالص إلى الأستاذة عائشة حسيني على قبولها الإشراف على هذا العمل والتي وقفت إلى جانبنا، وبذلك فيه الجهد بأن قرأته وانتقدته وقومته فأفادتنا وحلت لنا العديد من العقدة وهي على ذلك مشكورة.

كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام على ما قدموا لنا من توجيهات ساهمت بشكل كبير في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور حسين محمد شريف.

وأخيرا وليس آخيرا نتقدم إلى كل من ساعدنا بالشكر الكبير وأخص بالذكر أخي فارس والزميلة طرفاني سليمة، خيرة مسلم، اللذين ساهموا معنا في هذا العمل وإنجازته.

إلى كل هؤلاء أرفق لهم كل عبارات الشكر والاحترام.

" كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحبه العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

إهداء

إلى أمي الغالية حفظها الله
أهدي لها عملي وجهدي
إلى والدي هفاه الله لنا
إلى أخوتي الذين بهم تمتلأ حياتي ولطالما وجدتهم إلى جانبي
لمساعدتي

أهدي لهم عملي هذا إلى: فارس، مختار، لطيفة، ورياض كما لا
أنسى خالتي العزيزة حسيبة وأبنائها وأخص بالذكر ابنها الصغير
عبد الرؤوف.

وإلى كل خالتي

إلى كل زملائي الذي كانوا سندا لي في كل أوقاتي دراستي:
أمينة، سارة، غنيمه، أمال، ورقية والى زميلتي في المذكرة أمال
وإلى كل زملاء قسم تاريخ حديث.

بشير عكا



إهداء

إلى من أحسقت شيبه رأسه فقد كان ذلك عمرا أفناه في إسعادنا
اللهم لا تحرمني ضحكته ... والدي.

إلى من أروضتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى
القلب الناصع بالبياض ... والدي.

إلى من أظفروا لي ما هو أجمل في الحياة ... أخوتي " إلياس،
فيصل".

إلى روح زوجة عمي " فتحة " الزكية الطاهرة.

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي ... زوجي .

إلى كل من لم يبخل علي بالدعاء عائلتي خالتي، عماتي

وإلى من ساندني في مشواري الدراسي صديقاتي " يسرى،

خيرة، حسينة، نريمان، غنيمه، أمال، دنيا، نادية، سارة".

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا
به ويمدنا بتوفيقه.



الإهداء

إلى من أعشق شيب رأسه فقد كان ذلك عمرا أفناه في إسعادنا اللهم لا تحرمني
ضحكته والدي .

إلى من أروضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب و بلسم الشفاء ، إلى القلب
الناصع بالبياض والدتي .

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة ... أخوتي " إلياس ، فيصل".
إلى روح زوجة عمي "فتيحة" الزكية الطاهرة .

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي خطيبي .

إلى كل من لم يبخل علي بالدعاء و إلى من ساندني في مشواري الدراسي صديقاتي
" يسرى، خيرة، حسينة، نريمان، غنيمة، أمال، دنيا، نادية، سارة".

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه .

قائمة المختصرات:

| | |
|------------------|-------|
| ترجمة | تر |
| طبعة | ط |
| دون طبعة | د ط |
| العدد | ع |
| دون دار نشر | د د ن |
| مجلد | م |
| الدولة العثمانية | الد ع |
| تحقيق | تح |
| جزء | ج |
| دون تاريخ | د ت |
| page | P |

مقدمة

عرف القرن السادس عشر ميلادي أحداث متنوعة وتغيرات واضحة ومتباينة في ميزان القوى بين العالم الإسلامي الذي كانت تقوده الدولة العثمانية، والعالم المسيحي الذي كان يضم عددا كبيرا من الدول الأوروبية، حيث طبعت عليها الصراعات السياسية بين أسرتين أوروبيتين هما: أسرة الهابسبورغ كان يمثلها شارل الخامس وأسرته الفالوا التي كان على رأسها فرانسوا الأول، وكانت أيضا هناك صراعات دينية بين الكاثوليك والبروتستانت وحتى تتخلص بعض الدول الأوروبية من هذه الصراعات والهيمنة التي تعيشها أوروبا، فكرت في التحالف مع دولة إسلامية حيث تكون هذه الدولة بمثابة الخلاص من هذه الصراعات، حيث كانوا يرون في الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليمان القانوني هو الامبراطور القوي والعاقل الذي باستطاعته التغلب على قوة شارل الخامس.

واستغلت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا الفتوحات التي كان يقوم بها سليمان القانوني في أوروبا، وعندما أسر فرانسوا الأول من طرف شارل الخامس وجدت فرنسا الفرصة السانحة للاتصال بالسلطان العثماني لتخليصه من الأسر، فوقف معها أي فرنسا موقف التودد والرغبة معتقداً أن الدولة العثمانية هي التي ستحد من طموحات شارل الخامس وتوقفه عند حدة.

وكما نعرف أن كل موضوع يسبقه عدة دوافع منها دوافع علمية وأخرى شخصية، فمن ناحية الدوافع العلمية تكمن أن العلاقات العثمانية - الفرنسية قد تناوله بعض الباحثين من ناحية الدراسات الوثائقية أو الدراسات الحضارية، أما نحن فلقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لدراسته من جميع النواحي سواء اقتصادية وعسكرية... الخ محاولين معرفة النتائج التي ترتب عن هذه العلاقة.

أمّا من الناحية الشخصية لدراسة هذا الموضوع فقد غلب علينا الدافع المعرفي ورغبة منا في التعرف والبحث في العلاقات العثمانية - الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566م، وكذلك من أجل الوصول إلى نتائج هذه العلاقة سواء على الدولة العثمانية أو على فرنسا، كما رغبتنا أن يساهم هذا العمل في إثراء معلوماتنا عن التاريخ العثماني.

كما أن موضوع العلاقات العثمانية - الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني لها أهمية كبيرة من حيث الإطار الزمني الذي كان من أوائل القرن 16م إلى أواخر القرن 16م، حيث مثلت هذه المرحلة مرحلة عصر القوة في عهد الدولة العثمانية.

بحيث تكمن أهمية هذا الموضوع في إطاره المكاني وهو الدولة العثمانية وكذلك الدول الأوروبية أو فرنسا بالتحديد، حيث أصبحت هذه الأخيرة لها تأثير كبير في الدولة العثمانية خاصة بعد معاهدات الامتيازات التي منحتها إياها الدولة العثمانية في القرن 16م.

لا يعد أي موضوع محل دراسة إلا إذا كان يحمل إشكالية، فإشكالية العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني تكون كالتالي:

- إلى أي مدى ساهمت معاهدات الامتيازات في التقارب العثماني - الفرنسي؟ وهل كانت لها آثار على مستقبل العلاقات فيما بينهما، وعلى إيلات الدولة العثمانية؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية عدة إشكاليات فرعية وهي:

- ما هي أسباب ودوافع التقارب العثماني - الفرنسي في عهد السلطان سليمان القانوني؟

- وفيما تمثلت هذه العلاقة أو هذا التقارب؟

- وما هي انعكاسات هذه العلاقة على الطرفين؟ وعلى الجزائر التي كانت مسرحاً لتنفيذ هذا التقارب؟

وكل موضوع فإننا وجدنا عدة دراسات سابقة كالتالي نحن في صدد معالجتها، ومن أهمها تلك الدراسات نذكر ما قامت بها الباحثة فاطمة علي عبد الله العواد، وهي بعنوان « العلاقات العثمانية - الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني » وهذه الدراسة هي دراسة وثائقية من خلال وثائق الأرشيف العثماني باستانبول، حيث تناولت فيها الفتح العثماني لروندس وأسباب التقارب العثماني الفرنسي.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، أما فيما يخص المنهج التاريخي الوصفي فكان علينا استخدامه، وذلك نظراً للمواضيع التاريخية التي تستند إلى سرد الوقائع والأحداث بصفة دقيقة، من خلال بدايات التقارب العثماني- الفرنسي، وكذلك من خلال المخابرات التي كانت بين الطرفين أمّا فيما يتعلق بالمنهج التحليلي، فقد تطرقنا إليه في المعاهدتين التي عقدتها الدولة العثمانية مع فرنسا وذلك من خلال تحليل بنودها، وأيضاً استخلاص نتائج العلاقة بين الطرفين.

وقسمنا موضوعنا هذا إلى فصل تمهيدي، وثلاثة فصول رئيسية، وكل فصل ضم ثلاثة مباحث، أما الفصل التمهيدي فخصصناه للتكلم عن الأوضاع العامة للدولة العثمانية وفرنسا قبل حكم السلطات سليمان القانوني.

أما عن الفصل الأول المرسوم بـ الفتوحات العثمانية في أوروبا وبوادر التقارب العثماني - الفرنسي، فكان المبحث الأول للفتوحات العثمانية في أوروبا وهي رودس والمجر وفينا، أما المبحث الثاني فقد خصص لأسباب ودوافع التقارب العثماني - الفرنسي، وأما فيما يتعلق بالمبحث الثالث فكان للتعاون الأمني بين الدولة العثمانية وفرنسا « المخابرات ».

أما عن الفصل الثاني والموسوم بـ « تهمين العلاقات العثمانية الفرنسية بالمعاهدات، فتطرقنا في المبحث الأول إلى معاهدة الامتيازات سنة 1535م » « بنودها ونتائجها »، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لمعاهدة 1553م « وبنودها ونتائجها ».

أما الفصل الثالث، فقد جاء تحت عنوان انعكاسات العلاقات العثمانية - الفرنسية على الطرفين حيث جاء هو الآخر في ثلاث مباحث، نخصص المبحث الأول لدراسة انعكاسات العلاقات العثمانية - الفرنسية على الدولة العثمانية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى انعكاسات العلاقات العثمانية - الفرنسية على فرنسا، أما المبحث الأخير فقد تناولنا فيه انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على ايلات الدولة العثمانية في شمال إفريقيا « الجزائر نموذجاً ».

وختمنا موضوعنا هذا بخاتمة، توصلنا فيها إلى استخلاص عدة نتائج للعلاقات العثمانية - الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني، إضافة إلى تدعيم بحثنا هذا

بمجموعة من الملاحق تضمنت نماذج للرسائل بين الدولة العثمانية وفرنسا وكذلك بعض الصور.

واعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر، و لكن ليس بشكل كبير جيداً، ومن بين أهم المصادر التي تطرقنا إليها نذكر المحامي محمد فريد بك وكتابه ذو الطبعين الأولى والثانية بعنوان « تاريخ الدولة العلية العثمانية » الذي يعتبر من أهم المصادر باعتباره شاهد عيان على بعض جوانب التاريخ العثماني، وتبلغ قيمة هذا المصدر في أنه تحدث عن تاريخ الدولة العثمانية من البداية إلى غاية النهاية أما المصدر الثاني ليوسف أصفاف بعنوان « تاريخ سلاطين بن عثمان من أول نشأتهم حتى الآن و لهذا الكتاب أهمية كبيرة، بكونه تحدث عن سلاطين الدولة العثمانية من أولهم حتى آخرهم، وكما تكلم عن انجازات كل سلطان من السلاطين العثمانيين.

أما المصدر الثالث فهو كتاب " فريدون أمجان " بعنوان « السلطان سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين » وتناول هذا الكتاب شخصية سليمان القانوني وأعماله الحربية في أوروبا، وأفادنا هذا الكتاب في المخابرات التي كانت بين الدولة العثمانية وفرنسا والمخابرات التي كانت بين الدولة العثمانية وفرنسا.

إلى جانب المصادر، فلقد اعتمدنا أيضاً على مجموعة من المراجع، بحيث أفادتنا كثيراً في دراستنا ونذكر منها: كتاب لمحمد حرب بعنوان « العثمانيون في التاريخ والحضارة » ، وكذلك علي محمد الصلابي الذي جاء تحت عنوان الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط وقد أفادتنا أيضاً في أسباب ودوافع التقارب العثماني الفرنسي وفي المعاهدات منها معاهدة 1535م، التي كانت بين الدولة العثمانية وفرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني.

وكما نعلم أن كل دراسة توجد فيها صعوبات تواجه الباحث في الدراسة، فلقد واجهتنا صعوبات نذكر منها: وجود عدة كتب لعناوين متعددة لم نستطع الفصل فيها بسهولة بالإضافة إلى أن في معاهدة 1553م لم نجد كثير من المصادر والمراجع تحدثوا عليها، لذلك وجدنا صعوبة في البحث عن هذه المعاهدة، كما تجلت هذه الصعوبة في عدم القدرة على الفصل في الانعكاسات التي كانت بين الدولة العثمانية وفرنسا، ورغم وجود هذه الصعوبات لم تنقص من عزمنا على مواصلة هذا البحث وبالتالي بذلنا كل ما باستطاعتنا حتى ننجز هذا العمل.

المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية قبل حكم السلطان سليمان القانوني

في عهد السلطان سليم الأول: (1512-1520م).

لقد تحولت فتوحات الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول^(*) من أوروبا نحو الشرق، ويرجع هذا التحول إلى وجود الخطر الصفوي الزاحف نحو الأناضول الذي يهدد أملاك الدولة العثمانية، ولهذا بذل السلطان سليم كل ما في وسعه بعد اعتلائه العرش لوقف الزحف الصفوي الذي يهدد الدولة من جهة الشرق، حيث أدت دعوة الصفويين إلى المذهب الصفوي الشيعي في شرق الأناضول إلى نمو روح العصيان بين الناس في تلك المناطق، وانتشار المذاهب المختلفة بينهم، كما أن هذا المذهب هدد الأسرة العثمانية أيضا⁽¹⁾.

وبدأ سليم بحصر أسماء العلويين في الأناضول حيث وجدهم أربعين ألف نسمة واستفتى في قتلهم فأفتى له ، وكان يريد السلطان بذلك أن يكون ظهره آمنا وهو يحارب الشاه حيث أرسل سليم الرسل إلى الشاه إسماعيل^(**) يدعو إلى ترك الفتنة والتوبة إلى

^(*) - هو السلطان الملقب ب "ياوز" ولد السلطان سليم في 10 من تشرين الأول 1470 م، و يعد اعتزال والده بايزيد العرش تولى هو العرش في 24 نيسان 1512 م وكان من أهم أعماله الحملة على إيران وانتصاره في معركة مرج دابق وفتح مصر وسوريا و فلسطين وكذلك إحاق الحجاز بالدم، ع توفي سنة 1520م، ينظر: علي محمد (أورخان)، روائع التاريخ العثماني، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2008 م، ص70.

⁽¹⁾ - أحمد فؤاد (المتولي)، تاريخ الدم، منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، د، ط، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص229، 228 .

^(**) - حكم ما بين (1501-1524م) استولى على تبريز وفرض المذهب الاثني عشري على سكان تبريز، قام بالاستيلاء على العراق، دخل في عدة صراعات مع العثمانيين وانهم فيها، ينظر: محمد سهيل (طقوش)، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، ط1، دار النفائس، لبنان، ص54 و55.

الإسلام، وتبادلا الرسائل بين الطرفين وكان سليم في ذلك الوقت آخذ طريقه إلى إيران، وفي 23 أغسطس 1514 م حدثت موقعة جالديران^(*) فانتصر سليم وهزم الشاه إسماعيل حيث هرب هذا الأخير تاركا ورائه تاجه وعرشه وزوجته في ميدان المعركة، ودخل سليم العاصمة الإيرانية تبريز في ذلك الوقت⁽¹⁾ وعلى الرغم من أن الحملة لم تفتح بلاد فارس فإن السلطان سليم نجح في القضاء على الخطر الصفوي الذي استهدف الأناضول، وبذلك أصبح الجانب الشرقي من الأناضول آمنا.

ضم السلطان سليم الأول إمارة ذو القادر للعثمانيين بعد معركة تورناداغ التي خاضها الجيش العثماني في الربيع الذي تلا الحملة على بلاد فارس الصفوية وبذلك وصل العثمانيون إلى حدود المماليك⁽²⁾، وكانت العلاقات العثمانية المملوكية في تدهور منذ عهد السلطان محمد الفاتح^(**)، ولكن بعد تحالف قنصوره الغوري^(***) حاكم المماليك مع الصفويين ضد العثمانيين في الوقت الذي ضم فيه العثمانيون إمارة ذو القادر، حيث بات هناك احتمال بنشوب حرب بين الطرفين⁽³⁾.

^(*) - مكان يقع شمال غرب أنريجان وهي معركة حصلت بين العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول ضد الصفويين بقيادة الشاه إسماعيل سنة 24 أغسطس 1514م، انتصر فيها العثمانيون على الصفويين، ينظر: محمد السيد (محمود) تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ط1، مكتبة الآداب، مصر، 2007م، ص 237، 238.

⁽¹⁾ - محمد (حرب)، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م، ص 24، 25.

⁽²⁾ - صالح (كولن)، سلاطين الدولة العثمانية، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014م، ص 91، 92.

^(**) - هو محمد الثاني الملقب بمحمد الفاتح ولد سنة 1432 م اعتلى العرش سنة 1451 م حيث كان له عدة أعمال منها فتح القسطنطينية في 1453 م لذا لقب بالفاتح، فتح الصرب وأثينا، حاصر رودس أيضا، توفي سنة 1481 م، ينظر: محمد علي (أورخان)، روائع في التاريخ العثماني، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2008م، ص 41، 42.

^(***) - هو سلطان المماليك قاد الجيش في معركة مرج دابق وقتل في المعركة، ينظر: محمد بن محمود (الحلبي)، العراك بين العثمانيين والمماليك، ط1، دار الفكر، دمشق، 1986، ص 251.

⁽¹⁾ - صالح (كولن)، المرجع السابق، ص 92.

عزم السلطان على الانتقام من ملك مصر وذلك لتحالفه مع الشاه ففي أوائل جمادى الأولى قرر السلطان أنه عازم على محاربة المماليك أي " العجم " فجمع خمسين ألفا محاربا، وترك ابنه سليمان مكانه في أدرنة، وفي سنة 922هـ قابله الغوري بعساكره في مرج دابق^(*) ووقعت الحرب بين الطرفين ووقع الغوري قتيلا وانهزم عسكره، فدخل السلطان مدينة حلب، وولى عليها قره حه باشا ثم ضبط حماة وحمص بسهولة ودخل دمشق سنة 1512م، وأما أمراء مصر فإنهم انتخبوا طومان باي ملكا عليهم، حيث أخذ في تجهيز عساكره لطرد السلطان سليم عن مصر والشام ووقعت الحرب، وانهزم طومان باي وعساكره⁽¹⁾، وبعد مدة جهز طومان باي حملة تتكون من الخيالة من أجل طرد السلطان سليم من بلاد الشام فسار السلطان إلى مصر لقتاله وذلك في 21 كانون الثاني 1517 م، برزت جيوشه أمام أبواب القاهرة، حتى أنه كان اليوم الأخير الذي أنزلت مدفعيته بالمماليك هزيمة حاسمة، لكن قصر السلطان لم يسقط في أيدي العثمانيين إلا بعد قتال وكان طومان باي قد فر إلى الدالتا ولكنه لم يلبث إلى أن سلم غدرا إلى السلطان فأمر بشنقه في 12 نيسان 1517 م.⁽²⁾

ولعل السلطان سليم كان يفكر في استئناف خطته لفتح الغرب من جديد يوم رجوعه إلى أدرنة سنة 1518 م حيث كان مستعدا لقتال فرسان القديس يوحنا في

(*) - هي معركة حدثت بين المماليك والعثمانيين وانتهت بانتصار العثمانيين بقيادة سليم الأول على قنصوه الغوري ، ينظر: محمد بن محمود (الحلبي)، المرجع السابق، 248.

(2) - إبراهيم بك (حليم)، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية، ط 1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1988م، ص 83.

(2) - نفسه، ص 83.

رودس^(*) لكنه توفي في طريق عودته من استانبول إلى أدرنة في 2 أيلول سنة 1520 م⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أوضاع فرنسا قبل الحكم فرانسوا الأول 1498-1515 م

في هذا الوقت حاولت فرنسا في زيادة نفوذها وسيطرتها على شبه القارة الإيطالية، هذا ما أدى إلى نشوب الحروب، حيث تحولت مع مرور الزمن إلى صراعات بين فرنسا واسبانيا للتفوق في أوروبا، كانت شبه الجزيرة الإيطالية في أواخر القرن 15 تنقسم إلى عدة إمارات أو الدويلات أهمها: جمهوريات البندقية وميلانو و فلورنسا حيث يعود هذا الانقسام إلى فترة العصور الوسطى، حيث شجع هذا الانقسام كل من فرنسا واسبانيا على التوسع في شبه الجزيرة الإيطالية خاصة وأن الدول والإمارات الإيطالية كانت تتنافس بعضها، كما تدخل في هذا الصراع كل من الإمبراطورية الرومانية وانجلترا بحجة الاحتفاظ بالتوازن بين الدول⁽²⁾.

1- فرنسا في عهد شارل الثامن (1483-1498 م).

(*) - هي جزيرة يونانية وهي أكبر الجزر تقع في جنوب شرق بحر إيجه وهي نقطة الالتقاء بين أوروبا وآسيا، ينظر: خلف بن دبلان بن خضر (الوذينياني)، الفتح العثماني لجزيرة رودس، جامعة أم القرى، 1997، ص7.

(1) - كارل (بروكلمان)، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، أمين فارس (نبيه) ومنير (البعلكي)، ط 5، دار العلم للملايين، بيروت، د ت، ص 448.

(2) - يحيى (جلال)، أوروبا في العصور الحديثة، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع الإسكندرية، الإسكندرية، 1981 م، ص 383، 384.

تولى شارل الثامن^(*) ملك فرنسا العرش بعد وفاة لويس الحادي عشر، حيث ورث عنه جيشاً قوياً وكان هدف شارل الثامن هو أن يقوم بأعمال مدوية ترفع اسمه عالياً وكانت أضواء إيطاليا تتلاعب ببصر شارل، ولقد وجد شارل الثامن بعض الحقوق له للتدخل في إيطاليا، حيث طالب بحقه بوراثته نابولي وفي الحقيقة كان هذا مجرد سبب دبلوماسي وعسكري اتخذه شارل الثامن للتدخل في إيطاليا، وحين وقوع الخلاف بين جان جلياز الوارث والحاكم الشرعي ولودفيكو سفورزا المغامر العسكري الذي رغب في عرش ميلان ولهذا السبب استتجد جيلياز بفرديناند الأول ملك نابولي بينما استتجد لودفيكو بشارل الثامن ملك فرنسا.⁽¹⁾

رحب شارل الثامن بهذه الدعوة وعبر الألب في سبتمبر 1494 م ونزل الجيش الفرنسي في فلورنسا ودخلها دون حرب ووصل شارل الثامن إلى العاصمة روما في 31 ديسمبر 1494 م قاصداً نابولي⁽²⁾.

وعلى هذا النصر السريع الذي حققه شارل الثامن أثار مخاوف لودفيكو حاكم ميلان من سيطرة الفرنسيين على إيطاليا، كما خشي أيضاً الإمبراطور ماكسيميليان^(*) أن يختل توازن القوى بسبب النصر الفرنسي لذلك تكون حلف مضاد لفرنسا في مارس

^(*) - حكم ما بين (1483-1498)، كان رجلاً حكيماً وهو ملك فرنسا تولى العرش بعد وفاة لويس الحادي عشر، كان يريد التشبه بالاسكندر الأكبر تدخل في شؤون إيطاليا واستولى على نابولي، توفي سنة 1498 م، ينظر: يحيى (جلال)، المرجع السابق، ص 370.

⁽¹⁾ - عبد العزيز سليمان (نوار) ومحمود محمد علي (جمال الدين)، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب، العالمية، الأولى، د ط، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999 م، ص 87.

⁽²⁾ - نفسه، ص 88.

^(*) - حكم ما بين (1493-1519)، هو إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة كانت له أملاك في إقليم التيرول، كان ضمن أعضاء حلف البندقية سنة 1495 م، توفي في 1519 وترك العرش لحفيده شارل الخامس، ينظر: عمر عبد العزيز (عمر)، دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 101.

1490 م عرف باسم حلف البندقية كان يضم كل من البندقية، ميلان، البابا اسكندر السادس^(**)، والإمبراطور ماكسيمليان حيث كان هدفه موازنة قوة فرنسا وذريعته الدفاع عن أملاكهم. (1)

كان هذا الحلف في الأول ذا مبدأ سياسي وهو حفظ التوازن الدولي لكنه في داخله لا يسمح بحدوث تغيير كبير في قوى الدول الكبرى وعندما علم شارل الثامن بتكوين هذا الحلف، خشي أن يقطع عليه طريق الرجوع، فقرر إخلاء نابولي وغادر عاصمتها، كما عقد صلح مع لودفيكو ترك له بمقتضاه ميلان في المقابل تعهد له بإعطاء الفرنسيين حق المرور ومساعدتهم إذا قرروا مهاجمة نابولي، وفي عام 1498 م توفي شارل الثامن في فرنسا⁽²⁾.

2 - فرنسا في عهد لويس الثاني عشر (1498-1515 م).

^(**) - تولى عرش البابوية وبارك سياسة فرنسا التوسعية في إيطاليا ودخل في صراعات مع فرنسا وبارك معاهدة غرناطة في عام 1500م، ينظر: يحيى (جلال)، المرجع السابق، ص 387.

(1) - عبد العظيم (رمضان)، موسوعة تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1997 م، ص 155.

(2) - نفسه، ص 156.

وبعد وفاة شارل الثامن خلفه ابن عمه لويس الثاني عشر^(*) وانتهج الملك الفرنسي الجديد سياسة توسعية حيث مضى في تنفيذ المشروعات الإيطالية، وكانت أولى حملاته على دوقية ميلان حيث ادعى أن له حق في وراثة هذه الدوقية وانضمت البندقية إلى فرنسا بالإضافة إلى حدوث تقارب بين البابا اسكندر السادس وبين فرنسا ونجح أيضا لويس الثاني عشر في عقد اتفاق مع كل من إنجلترا وفرنسا ليتفق على الحياد في الصراع وعقد هدنة مع الإمبراطور ماكسيمليان⁽¹⁾.

وبعد أن أتم لويس الثاني عشر كل الإجراءات السياسية والعسكرية عبر الجيش الفرنسي جبال الألب في أغسطس 1499 م واتجه نحو ميلان التي احتلها الجيش الفرنسي دون أي قتال أي دون مقاومة، وبعدها تحولت أطماع لويس الثاني عشر إلى مملكة نابولي وبالتالي تستكمل فرنسا سيطرتها على شبه الجزيرة الإيطالية وكانت نابولي من أهداف ملك اسبانيا وذلك لنفس الأسباب أيضا، ولكن تمكن ملك فرنسا وملك اسبانيا من تجنب الصراع الحربي وعقدا معاهدة سرية تحت رعاية البابا اسكندر السادس وسميت بمعاهدة غرناطة 1500 م تنص على اقتسام نابولي بينهم بعد النصر⁽²⁾.

وبالرغم من أن الفرنسيين لم يبق لهم في إيطاليا سوى ميلان إلا أنهم لم يستطيعوا المحافظة عليها بسبب تغير الموقف الدولي، إذ توفي البابا اسكندر السادس وخلفه على كرسي البابوية يوليوس الثاني، الذي كان يهدف للقضاء على جمهورية البندقية، وفي ديسمبر 1508 م دعى إلى عقد حلف ضد جمهورية البندقية حيث كان

(*) - حكم ما بين (1498-1515م)، عرف من قبل باسم دوق أوليان انتهج سياسة توسعية في إيطاليا من أعماله

عقد معاهدة غرناطة سنة 1500 م مع فرديناند الكاثوليكي، ينظر: يحيى (جلال)، المرجع السابق، ص 386.

(1) - عمر عبد العزيز (عمر)، المرجع السابق، ص 108.

(2) - نفسه، ص 108.

لويس الثاني عشر ملك فرنسا من بين أعضائه وكان هدفه الحصول على جمهورية البندقية ليعيد لفرنسا كرامتها وكانت أول خطوة من طرف فرنسا فقد أرسلت جيشها إلى إيطاليا وتمكنت سنة 1509 م من إيقاع هزيمة بالبنادقة وكادت أن تنهار البندقية ولكن أنقذها عدول البابا يوليوس عن فكرة تحطيم البندقية حيث حصل هذا البابا على الممتلكات التي كان يريد الحصول عليها من جمهورية البندقية.⁽¹⁾

فقد تنكر البابا لهذا الحلف وعقد صلح مع البابوية وجمهورية البندقية في أبريل 1510 م وهذا التصرف أثار غضب لويس الثاني عشر ملك فرنسا ولكن البابا أجاب على هذا التصرف بأن أعلن ثورة على البرابرة وطردهم من إيطاليا، فقام لويس الثاني عشر بمحاصرة مقر البابوية في بولونيا وعادت الحرب بين لويس والبابا في ماي 1511 م إلا أن البابا هرب إلى روما وتوقف الجيش الفرنسي عن مطاردته⁽²⁾، وعلى إثر ما قام به البابا يوليوس قرر عزله ولكن هذا الأمر لم يضعفه فتمكن من عقد حلف جديد ضد فرنسا عرف بالحلف المقدس في أكتوبر 1511 م وانضم لهذا الحلف ملك إنجلترا هنري الثامن^(*) وكان غرض هذا الحلف هو القضاء على الحركة الانفصالية، حيث في بداية الأمر تمكن الفرنسيين من الانتصار على قوات الحلف المقدس ولكن الإمبراطور ماكسيمليان انظم إلى الحلف قبل المعركة الثالثة، كما انضم السويسريون إلى الحلف المقدس، وزحف الجيش السويسري 1512 م، على ميلان وأجبر الجيش الفرنسي على الانسحاب من العاصمة والعودة إلى فرنسا بعد أن ضاعت فتوحاته.⁽³⁾

(1) - عبد العزيز سليمان (نوار)، المرجع السابق، ص 89، 90.

(2) - نفسه، ص 91.

(*) - ملك إنجلترا وهو الذي أدخل إصلاحات جوهرية هيأت إنجلترا للدور القيادي العالمي، استمر من القرن 16 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ينظر: عبد العزيز سليمان (نوار)، تاريخ الشعوب الإسلامية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص 129.

(3) - عبد العظيم (رمضان)، المرجع السابق، ص 159، 160.

وفي عام 1513 م انحل الحلف المقدس فقد اتجهت البندقية من جديد إلى فرنسا فكونت فرنسا مع البندقية حلف وفي المقابل تكون حلف ضد فرنسا من ماكسيمليان وهنري الثامن والبابا ليو العاشر^(*)، الذي خلف يوليوس الثاني وحاولت فرنسا فتح ميلان من جديد بمساعدة البندقية ولكنها هزمت على يد السويسريين الذين اعتبروا ميلان في حمايتهم، كما غزى هنري الثامن فرنسا وانتصر على الفرنسيين وأحرق الخطر بفرنسا وأوشكت على السقوط، وعلى هذه النتيجة التي حققها الحلفاء لم تلبث حتى وقع نزاع بين الحلفاء كما رأى البابا أن مصلحة أسرة آل ميديشي تمكن في إيجاد التوازن بين اسبانيا وفرنسا في ايطاليا ثم عقد صلح مع فرنسا وعفا عن الكرادلة الفرنسيين كما قام ماكسيمليان بعقد معاهدة أخرى مع لويس الثاني عشر ثم تبعه هنري الثامن في 1514 م وفي جانفي 1515 م توفي لويس الثاني عشر وخلفه فرانسوا الأول^(**). (1)

وفي الأخير نستنتج أن أوضاع فرنسا قبل حكم فرانسوا الأول كانت قد انتهجت سياسة خارجية توسعية في شبه الجزيرة الايطالية ودخولها " فرنسا" في صراعات كثيرة كادت أن تسقط فرنسا وتقضي عليها في عقر دارها.

(*) - تولى كرسي البابوية في 1513م وقع في موقف حرج ولم يحل القضية الإيطالية أسس حلف ضد الفرنسيين

سنة 1513م، ينظر: عبد العزيز سليمان (نوار) ومحمود محمود (جمال الدين)، المرجع السابق، ص 93.

(**) - تولى العرش بعد وفاة لويس الثاني عشر في 1515 م، وهو أصغر فرع من أسرة الفالو الحاكمة، دخل في

صراعات مع شارل الخامس من تزعم الإمبراطورية وتحالف مع الدولة العثمانية، توفي في مارس 1547 م، ينظر:

عبد العزيز سليمان (نوار)، المرجع السابق، ص 95.

(1) - عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 161.

الفصل التمهيدي

أوضاع الدولة العثمانية قبل حكم السلطان

سليمان القانوني و فرنسا قبل حكم فرانسوا

الأول

1 - أوضاع الدولة العثمانية قبل حكم السلطان سليمان.

2 - أوضاع فرنسا قبل حكم فرانسوا الأول .

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

بلغت الدولة العثمانية في القرن السادس عشر ميلادي أوج قوتها وعظمتها حيث شهدت اتساعا كبيرا، كما وصلت الجيوش العثمانية إلى أسوار فيينا خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني الذي قام بعدة فتوحات في القارة الأوروبية، وذلك من أجل توسيع رقعة الدولة العثمانية ونشر راية الإسلام فيها، جراء ما كان يسود أوروبا من نزاعات وصراعات سياسية بين شارل الخامس وفرانسوا الأول بحيث لجأ هذا الأخير للاتصال بالسلطان العثماني لأجل التحالف معه ضد الإمبراطور شارل الخامس، وقد ينتج عن هذا التقارب عدة نتائج على الطرفين، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الفتوحات العثمانية في أوروبا وأسباب ودوافع التقارب العثماني الفرنسي وبداية التعاون الأمني بين الدولة العثمانية وفرنسا المخابرات.

المبحث الأول: الفتوحات العثمانية في أوروبا.

فتح بلغراد.

بعد أن تولى السلطان سليمان القانوني الحكم انصرف إلى تحقيق أخطر ما تركه له أسلافه من مهام جسام وهي الاستيلاء على الحدود الشمالية مع أوروبا⁽¹⁾ لتبدأ مرحلة الفتوحات بفتح أهم مدن البلقان، وهي بلغراد^(*) التي كان المجرينيون يتولون حمايتها بالإضافة إلى أن زعماء البلاد كانوا غارقين في الخلافات الداخلية فيما بينهم

(1) - جمال الدين فالح (الكيلائي)، تقديم ومراجعة عماد عبد الرؤوف، التاريخ العثماني تفسير جديد، دط، ددن، دت، ص 60.

(*) - بلغراد: هي مدينة تقع عند نقطة التقاء نهري السافا والدانوب خضعت لبلغراد خلال العصور الوسطى لسيطرة الروم البيزنطيين، فتحها العثمانيون 1521 واستحالت أهم المدن في أوروبا العثمانية وإحدى أكبر المدن الأوروبية، ينظر: www.wikipedia.org

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

فلم يحسنوا الدفاع عن حدودهم لذلك استغل العثمانيون بقيادة سلطانهم الجديد سليمان القانوني هذه الأحداث⁽¹⁾.

ويرجع سبب اشتعال الحرب إلى أن بلاد المجر كانت تدفع الجزية للدولة العثمانية، ولما توفي السلطان سليم الأول أرسل السلطان سليمان القانوني^(*) رسولا إلى حاكمها لاستلام الجزية، وكذلك ليعلمه بتولييه الحكم في الدولة العثمانية، ولقد كان يدعى بهرام جاووش لكنه قتل من طرف الملك المجري ليعلن السلطان بعد هذه الحادثة الحرب على المجر متخذها ذريعة أساسية للتقدم⁽²⁾.

كما يمكن تفسيرها بالحاجة إلى الوصول بممتلكات الدولة العثمانية إلى أقصى حدودها الطبيعية وتوفير الأمن اللازم وكانت بلغراد في هذا الخصوص بموقعها في جنوب نهر الدانوب تمثل آخر القلاع الحصينة في البلقان التي كانت ما تزال في أيدي غير عثمانية⁽³⁾.

(1) - خلف بن دبلان بن خضر (الوذينياني)، الفتح العثماني لجزيرة رودس 1523، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1997، ص 40-41.

(*) - ولد عام 900 هـ أي 1494م تولى زمام السلطة سنة 1520 بعد وفاة والده سليم الأول رفع شأن السلطة إلى أوج العظمة ووضع لها قاعدة وقوانين تتعلق بالإدارة لذلك لقب القانوني قام بعده بفتوحات وياشر الحرب بذاته 13 مرة، وفي أيامه ثار أهل المجر على المباشر الذي كان يجمع الخراج فقتلوه ليتولى قيادة الجند نحو المجر وأخذ قلعة بلغراد، ينظر: عز تلو يوسف بك (أصاف)، تاريخ سلاطين بني عثمان، ط1، هنداوي، القاهرة، 2014، ص 65.

(2) - بيتر (شوجر)، ترجمة: عاصم (الدسوقي)، أوروبا العثمانية (1354-1804) في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998، ص 90.

(3) - محمد (حرب)، المرجع السابق، ص 63.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

وهكذا أراد الوزير بييري محمد باشا^(*) تمكين السلطان الشاب في أوروبا وذلك بالإصرار على بلغراد باعتبارها مفتاح بلاد المجر، ولذلك كلف داشمندر رئيس بحراسة سواحل نهر طونة^(**) وصدرت الأوامر للأمرء الحدود وفرق المهاجمة بشن الهجمات على طول حدود المجر، ولما خرج السلطان على رأس الجيش أمكنه من فتح قلعة بوكردن الإستراتيجية على نهر صوا والمناطق المحيطة ببلغراد ذلك في الوقت الذي كان فيه الوزير الأعظم بييري باشا يشدد الحصار على المدينة لتبقى تحت الحصار لمدة شهر تقريبا، بعدها آثر محافظ قلعتها طلب الأمان وقام بتسليمها في أغسطس 1521 بعد تحصين المدينة عين السلطان عليها أمير البوسنة السابق بالي بك ومنذ ذلك الحين أصبحت بلغراد من أهم مراكز تجمع الجيش العثماني في الحملات الأوروبية حيث أطلق عليها تسمية " بلغراد بلاد الجهاد"⁽¹⁾.

ليغادر بعدها السلطان سليمان القانوني، وقد حقق ما تعذر تحقيقه في 1441 و1458 و1492 تاركا فيها حوالي 200 مدفع و 3000 جندي ليعود إلى إسطنبول بعد حملة دامت قرابة 5 أشهر⁽²⁾.

فتح رودس.

(*) - هو الصدر الأعظم في الدولة العثمانية منذ عام 1518.

(***) - هو نهر الدانوب وهو ثاني أكبر أنهار أوروبا بعد نهر فولغا يبلغ طوله 5258 م ينبع من ألمانيا الغربية ويمر بشيكوسلوفاكيا، ورومانيا بلغاريا، يصب في البحر الأسود، ينظر: فرد بك المحامي، المصدر السابق، ص116.

(1) - سيد محمد السيد (محمود)، تاريخ الدولة العثمانية، النشأة، الازدهار وفق المصادر العثمانية والدراسات التركية الحديثة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص 252.

(2) - يلماز (أوزوتونا)، تر، عدنان محمود (سلمان)، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري (1231-1922)، مج1، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص 261.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

كانت رودس بلوى كبرى بالنسبة للمسلمين حيث كان طريق العسكري التي تسيطر على رودس والجزر الإثني عشر "بودروم" قد تأسست خلال الحملات العسكرية الصليبية في عكا للجهاد ضد المسلمين والتي لازالت تقوم بمهمتها بواسطة أسطولها تضرب السفن التي تسير في شرق البحر الأبيض بين الأناضول ومصر وسورية⁽¹⁾.

ولإضافة فإن رودس^(*) كانت تعتبر جزيرة مشاكسة إذا كانت حصن حصين لفرسان القديس يوحنا^(**) الذي كانوا يقطعون طريق الحجاج المسلمين الأتراك إلى الحجاز، فضلا عن أعمالهم العدوانية الموجهة لخطوط المواصلات البحرية العثمانية التي اهتم السلطان سليمان بفتحها.⁽²⁾

أسباب فتح رودس.

(1) - يلماز (أوزوتونا)، تر عدنان محمود سلمان، تاريخ الدولة العثمانية، مج 1، منشورات فيصل للتمويل، إسطنبول، 1988، ص262.

(*) - تمتاز بموقعها الإستراتيجي في منطقة جنوب بحر إيجه، إذ تقع بالقرب من الساحل الجنوبي لتركيا وهي أبعد جزر بحر إيجه عن اليونان باتجاه الجنوب تقع في منتصف المسافة بينها وبين قبرص تنتمي رودس إلى مجموعة جزر الدوديكانيز وعددها 12 جزيرة، وتعتبر رودس أكبرها حجما، ينظر: حبيب (غزالة بك)، جزيرة رودس جغرافيتها وتاريخها وآثارها، ص9.

(***) - هم فرسان القديس يوحنا الأورشليمي، وهم خليط من الأوروبيون فرنسيين والطلليان و الألمان وانخرطوا في حملة صليبية ضد العثمانيين، ينظر: روبر (منتران)، تر، بشير (السباعي)، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، مكتبة الاسكندرية، 1989، ص217، 218.

(2) - إبراهيم (حسنين)، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 244.

1. توفير الأمن الإستراتيجي للدولة العثمانية مع بداية القرن السادس عشر الميلادي كان العثمانيون قد فرضوا سيطرتهم على معظم المناطق الواقعة شرق البحر المتوسط باستثناء هذه الجزيرة، فكانت السيطرة عليها ضرورية لأمن الدولة العثمانية ولحماية أساطيلها البحرية وسفنها التجارية من هجمات فرسان القديس يوحنا⁽¹⁾.

2. ظلت هذه الجزيرة الوكر الذي تلجأ إليه السفن المعادية للدولة العثمانية وكانت مركزا حصينا للمسيحية في شرق البحر المتوسط.

3. كان الفرسان يكلون الاسرى بالحديد ويجبرونهم على الأعمال الشاقة بعد أن سلبوا أموالهم وأمتعتهم ويشددوا عليهم في المأكل والملبس.⁽²⁾

لم تكن الحملة العسكرية البحرية سهلة قط حيث كانت تتطلب مهارة وكفاءة فنية عالية، وكان الواجب من قبل تحديد خطط الجنود المشاة الذين سيحاربون في البر، وكانت الأولوية الحصول على رودس مهمة، كذلك من حيث السيطرة والسيادة على البحر المتوسط، وباعتبار الجزيرة المخفر الأمامي المسيحي الذي يقع على خط الطريق البحري القاهرة إسطنبول والذي يعدّ طريقا فعالا ونشيطا للغاية.⁽³⁾

ولقد ساعدته على تحقيق الدخول عدة أمور أهمها:

(1) - عبد الرحيم عبد الرحمن (العباسي)، د فيصل عبد اله (الكندري) قسم التاريخ، منح رب البرية في فتح رودس الابية، حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، الحولية الثامنة عشر، الرسالة الثانية والعشرون بعد المئة، جامعة الكويت، 1997-1998، ص 58.

(2) - عبد الرحمان عبد الله (العباسي)، فيصل عبد الله (الكندري)، المرجع السابق، ص 58.

(3) - فريدون (أمجان)، تر، جمال (فاروق) وأحمد (كمال)، سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين ، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014، ص 50.

– اشتغال أوروبا بالحرب الكبرى بين شارل الخامس "امبراطور الإمبراطورية"

الرومانية المقدسة وفرنسا الأول "ملك فرنسا".

– عقد الصلح بين الدولة العثمانية والبندقية.

– نمو البحرية العثمانية على عهد سليم الأول (1)

مسيرة الحملة.

أصدر السلطان أوامره إلى الوزير الثاني مصطفى باشا للاهتمام والاستعدادات الحربية والتوجه بالجيش إلى فتح جزيرة رودس، عندئذ امتثل مصطفى باشا لأوامر السلطان، وفي 18 يونيو 1522 أقالع الأسطول العثماني المؤلف من ثلاثمائة سفينة حربية كبيرة نقلت 10000 رجل إلى رودس وأربع مائة سفينة لنقل الذخائر وقطع المدفعية الكبيرة، وقد حمل هذا الأسطول ثمانية آلاف جندي وقائد من خيرة الجنود، (2) أي أن الأسطول العثماني بلغ عدد سفنه سبعمائة سفينة حربية وناقلة بعد زيادة ألفي جندي من غير العثمانيين والتي كانت تحمل أيضا الأجهزة الحربية والعساكر الذين بلغ عددهم عشرة آلاف مقاتل بقيادة مصطفى باشا، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الأسطول العثماني لإرهاب القراصنة في رودس، وقد أقالع هذا الأسطول من بحر مرمرة (*) والدرديل (**). ليصل بعد ثلاثة أيام إلى كاليبولي ثم إلى جزيرة ساقر (*) التي استقبلهم حاكمها واعيانه لمدة سبعة أيام من أجل التزود بالمؤونة والمستلزمات الحربية،

(1) - إبراهيم (حسنين)، المرجع السابق، ص 244.

(2) - جان بير (نجيه) وآخرون، تر، وجيه (البعيني)، موسوعة تاريخ أوروبا منذ بداية القرن 14م حتى نهاية القرن 18م، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1995، ص364.

(*) - بحر داخلي يربط البحر الأسود ببحر غيجه و يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور.

(**) - ممر مائي يربط بين بحر ايجيه و بحر مرمرة ويفصل المضيق ما بين آسيا الصغرى و شبه جزيرة كاليبولي.

(*) - هي إحدى الجزر المهمة المطلّة على بحر ايجيه اشتهرت باسم كيو وسمها الأتراك بساقر، وقد دخلت

تحت لواء الدولة العثمانية في 1595م، ينظر: حبيب غزالة بك، المرجع السابق، ص 83.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

وبعدها واصل السير ليتوقفوا مدة يوم وقد كان بالقرب من ذلك الموقع ثلاث قلاع حربية تابعة لجزيرة رودس، أراد الأسطول الاستلاء عليها فلما أحسن أهلها ذلك عمدوا إلى إغلاق أبواب القلاع يصدونها ثم باشروا ضرب الأسطول العثماني بالمدافع، ولما كانت الأوامر السلطانية لدى القائد مصطفى باشا هو فتح رودس نفسها وليس الجزر التابعة لها لذلك أهمل الأسطول الرد على هذه المناوشات وانسحب في الحال متجها إلى قلعة رودس⁽¹⁾.

وصلت السفن العثمانية إلى رودس يوم 22 يونيو 1522 بعد ثلاث أسابيع من الخروج من إسطنبول وسد مصطفى باشا بسفنه الطريق المتوقع مجيء العون منها إلى فرسان القديس يوحنا ومرت السفن عدة مرات في مواجهة حصن رودس حتى دب الرعب في قلب المدافعين عنه وحتى يتمكن الجنود العثمانيون من النزول إلى البر وهلل المسلمون وكبروا وانكمش المدافعون وراء أسوار القلعة وانتهز بذلك المسلمون الفرصة فأقاموا بالأخشاب والأوتاد جسرا في موقع اسمه لمان^(**) ونجح الجنود في النزول إلى البر، وتمهيد طريق لسير الانسان والحيوان وبدأ الحصار، أما بالنسبة للسلطان سليمان فقد خرج إلى القسطنطينية ثم توجه إلى كوتاهية^(***) وعسكر فيها يومين ثم عقد في اليوم الثالث ديوانا عظيما للأركان والجند، وبحث معهم أهمية الاستبسال في قهر الكفرة في رودس ودفع الظلم عن المحبوسين وأمرهم بالإلتزام بالنظم ومراعاة حسن الخلق وان يكون ذلك بمنع العسكر في الطريق عن التجاوز في حقوق الرعايا وآثارهم وأولادهم وأزواجهم⁽²⁾، ومن كوتاهية توجه السلطان إلى ايجة

(1) - خلف بن دبلان بن خضر (الوذيني)، المرجع السابق، ص52،53،54.

(**) - هي الترسانة التي جمع فيها العدو سفنه، ينظر: كمال (الدسوقي)، العثمانيون و قراصنة رودس، دط، ددن،

دت، ص186.

(***) - هي عاصمة محافظة كوتاهية تقع غرب تركيا .

(2) - كمال (الدسوقي)، المرجع السابق، ص186.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

وهناك أمر أحمد باشا بالانفصال عنه والتوجه بقوة بحرية إلى رودس لمعاونة مصطفى باشا⁽¹⁾.

قام مصطفى باشا بنشر سفن أسطوله حول الجزيرة لمنع أية مساعدات قد تأتي إليها من الخارج وشرع في حصارها إلا أن حصانة الجزيرة أدت إلى طول فترة الحصار وفي أثناء صدرت الأوامر بتعيين مصطفى باشا واليا على مصر إثر وفاة خاير بك، وكلف الوزير الثاني أحمد باشا بقيادة الحملة، ولما وصل السلطان سليمان إلى الجزيرة وأحكم الحصار عليها⁽²⁾، وأيقن أمير رودس عدم إمكانية وصول المساعدات إليه، وتحدث عن أهمية رودس لقربها الشديد من الأراضي العثمانية قائلاً: "قريبة مني غاية القرب، بل واقعة في وسط المملكة التي فتحها آباؤنا وأجدادنا"⁽³⁾.

ثم أوضح خطورة فرسان القديس يوحنا الذين كانوا يقطعون الطرق على الحجاج والتجار المسلمين، كذلك ذكر عمه "جم" وكيف حبس الفرسان واستغلوا وجوده لابتزاز الأموال من جده السلطان "بازيد الثاني"، وقد أمر السلطان قادته بمحاصرة القلعة من البر والبحر من جهة البر توضع المدافع من أجل هدم القلعة ومن ناحية البحر يوضع عدد من السفن يقطع طريق العون البحري، ووضع عدد آخر من السفن في مواجهة "لمان" وأمرهم بمواصلة الجهاد ليلاً ونهاراً، بعدها بدأ الأركان حصارهم واشتغل "بيري باشا" بجمع المدد لهم وقد دام الحصار شهراً ليستطيع الصدر الأعظم إيصال المدد للأركان، ليشرع بمهاجمة القلعة مع مساعدة الجنود المصريين الذين أرسلهم والي مصر للمعاونة في فتح الجزيرة.⁽⁴⁾

(2) - نفسه، ص 186.

(2) - سيد محمد (السيد محمود)، المرجع السابق، ص 254.

(4) - كمال (الدسوقي)، المرجع السابق، ص 187.

(1) - كمال (الدسوقي)، المرجع السابق، ص 187.

وفي المقابل أعد "فليببر" رئيس فرسان القديس يوحنا هو الآخر قواته من مختلف الأجناس للدفاع عن القلعة فقد وفد إليها فرسان وجنود من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، بغية الدفاع عن الجزيرة التي كانت بالنسبة لهم القلعة المسيحية في قلب الأراضي الإسلامية، ليبدأ هجوم ضخم قتل فيه عدد كبير من المسلمين وعدد كبير آخر من الأعداء بعدها شرع أحمد باشا بخطة جديدة أساسها هدم سور القلعة في بعض المواضع بفؤوس متينة من الحديد ثم أدخل أجزاء من الأخشاب وأحرقها لمدة ثلاث أيام متوالية ليلا ونهارا ولقد سببت تلك النيران مع الدخان المتصاعد فزعا شديدا للأعداء⁽¹⁾.

وأمر السلطان بهجوم شديد على القلعة لكن النجاح لم يكن حليفهم وكثر عدد القتلى من الجانبين وزادت المعركة الضارية حماس المسلمين وما هي إلا أيام حتى نجح أحمد باشا في هدم أسوار القلعة من ناحيته ومن ناحية أخرى طلب فرسان القلعة الأمان والتسليم بشرط عفو السلطان عنهم وقبل السلطان ذلك، استقبل رئيسهم وأكرمهم إلا أن الفرسان نقضوا العهد وواصلوا القتال مرة أخرى، لترجح الكفة في الأخير لجهة السلطان⁽²⁾.

نجاح الخطة والاستسلام:

اشتد الحال بسكان القلعة وفقدوا الأمل في أن تصلهم النجدة من الدول الأوروبية التي عملوا لحسابها سنين طويلة وناقشوا فرسان "القديس يوحنا" في ضرورة التسليم فلا أمل في الدفاع عن القلعة، ووافق الفرسان على التسليم وسرّ سكان القلعة بالخلاص، وفي يوم 21 ديسمبر 1522 ارتفع علم السلطان سليمان فوق القلعة وأطلق

(1) - نفسه، ص 188.

(1) - كمال (الدسوقي)، مرجع سابق، ص 188.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

سراح المسلمين المسجونين، وصرف لكل منهم خمسين درهما وحملتهم السفن العثمانية إلى بلادهم وحول السلطان بذلك كنيستهم الشهيرة "بالسنجوان" إلى مسجد صلى فيه صلاة الجمعة⁽¹⁾.

ولينسحب بذلك أيضا جميع الفرسان مع حفظ سلامتهم وأمتعتهم وإسقاط الجزية من أهل الجزيرة من النصارى مدة خمس سنوات⁽²⁾.

ولم يكن بذلك سليمان جبارا سفاك بل وهب لهم حريتهم وسمح لهم باختيار البلاد التي يقصدونها⁽³⁾.

وبالاستيلاء على رودس تمكن السلطان سليمان القانوني من تأمين تحركاته وأملاكه في شرقي البحر المتوسط⁽⁴⁾.

فتح المجر.

إثر الاستيلاء على بلغراد أعلنت البندقية ولاءها للسلطان العثماني وفي نفس الوقت جرت اتصالات بين ملك فرنسا فرانسوا الأول، وبين السلطان سليمان القانوني يطلب منه الزحف على المجر بهدف إضعاف خصمه شارل الخامس امبراطور الدولة الرومانية المقدسة، والتي تضم "النمسا، إيطاليا، اسبانيا"⁽⁵⁾.

(1) - نفسه، ص 189.

(3) - زياد أحمد (الصميدعي)، جمال الدين فالح (الكيلاي)، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، المغرب، 2013، ص 69.

(4) - عمر محمد (الباروني)، الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجي، طرابلس، 2001، ص 77.

(1) - أحمد عبد الرحيم (مصطفى)، أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 89.

(2) - إسماعيل أحمد (ياغي)، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 1992، ص 66.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

لتبدأ في سنة 1523 الحملة السلطانية الثانية أي بداية غزو المجر بجيش يقوده السلطان نفسه، قوامه ألف مقاتل بالإضافة إلى ثمانمائة سفينة انطلقت إلى نهر الدانوب وقد جعل قاعدتها مدينة بلغراد.⁽¹⁾

حيث فتحت الجيوش العثمانية قلعة بنزو فاردين^(*) ثم القلاع الموجودة في سيرم واحدة إثر الأخرى ثم قلعة إيلوك وبعد الانتصار في "موهاج" ومقتل الملك لويس الثاني^(**) فتحت مدينة بودين وأعقبها فتح ساكادين والمدن الأخرى في المنطقة ثم عين على العاصمة أمير ترانسلفانيا جان زابولي على المجر غير أنه بعد عام ادعى الأمير فرديناند أخو الملك شارلكان أحقيته للحكم في المجر فسار نحوها والحق الهزيمة بملكها زابولي الذي سرعان ما استتجد بالخليفة فاتجه إليه وحاصر بودا التي فرّ منها فرديناند متجها نحو فيينا⁽²⁾.

وفي سنة 1529 أمر السلطان سليمان الجيوش بمهاجمة المدينة فيينا وأحدث ثغرات في أسوارها لكنه لم يقوى على اقتحامها لنفاذ الذخيرة وبرودة الأجواء "فصل الشتاء البارد" وبالتالي الحصار لم يؤد إلى شيء مما أنعش آمال الألمان والمجر من جديد.⁽³⁾

⁽³⁾ - أحمد (آق كوندرك)، سعيد (أوزوتورك)، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008، ص 237، 238.

^(*) - قلعة موجودة على نهر الدانوب، ينظر: محمود (شاكرك)، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص103.

^(**) - ملك المجر ولد في بودابست عام 1507 م تولى الحكم عام 1516، واستمر حاكما حتى توفي في معركة موهاكس 1526، ينظر: عبد الرحمان عبد الرحيم (العباسي)، المرجع السابق، ص60.

⁽¹⁾ - محمود (شاكرك)، المرجع السابق، ص 103.

⁽²⁾ - أحمد فؤاد (متولي)، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 242.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

ليعاود السلطان الكرة في سنة 1532 وهي الحملة السلطانية الخامسة التي يقوم بها السلطان سليمان في أوروبا والتي أراد بها كسر شوكة شارلكان الألماني وفرديناند المجري⁽¹⁾.

فبدأ أولاً بفتح أكثر من 15 حصناً وقلعة من أهمها قلعة كونز وقد فتحت هذه القلاع الطريق أمام الجيش العثماني للوصول إلى فيينا، ليسارع فرديناند وأخوه بالفرار من ساحة القتال، ولقد أرسل إليهما السلطان رسائل توبيخ وإهانة، وبعد أن استرجع مدينة بودين وفتح بعض المدن والعواصم القديمة قام بعدها السلطان بالرجوع إلى إسطنبول بعد أن وقع الألمان معه معاهدة الصلح في تشرين الثاني شهر ديسمبر عام 1532، لتظلّ المجر تابعة للدولة العثمانية لمدة 140 سنة.⁽²⁾

المبحث الثاني: أسباب ودوافع التقارب العثماني الفرنسي

الصراع بين فرنسا وشارل الخامس.

يعتبر عصر السلطان^(*) سليمان القانوني العصر الذهبي للدولة العثمانية حيث شهدت سنوات حكمه من 926هـ - 974م / 1520م - 1566م توسعاً عظيماً لم يسبق له مثيل وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية منتشرة في ثلاث قارات، وكان لهذا البروز أثره على دول العالم بالأخص على دول أوروبا التي كانت تعيش انقسامات سياسية ودينية

(1) - حسين (مؤنس)، أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص 359.

(2) - احمد (آق كوندرا)، سعيد (أوزتورك)، المرجع السابق، ص 239.

(*) - يعني الحجة و سمي السلطان بذلك لأنه حجة على الرعية ويجب عليهم الإتيان له، ينظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دط، دار غريب، القاهرة، 2000 م، ص 33.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

خطيرة، ولهذا تتوعدت مواقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية حسب ظروف كل دولة⁽¹⁾.

ففي سنة 1519م برز شارل الخامس من آل هابسبورغ وفرانسوا الأول ملك فرنسا مرشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة^(**) وقد وعد كل منهما بهذه المناسبة أن يحرض كل القوى الأوروبية ضد العثمانيين وقد رأت الهيئة المنتجة من أمراء الألمان حينئذ أن شارل الخامس هو الأفضل لهذا التاج، ولكن بعد انتخابه بفترة قصيرة في مارس 1521م اشتعلت الحرب بين هذين العاهلين أو الملكين الأوربيين وبالتالي جاء هذا الانقسام لصالح الدولة العثمانية⁽²⁾.

وبينما كانت الدولة الفارسية الشيعية الصفوية مستعدة للتحالف مع البرتغاليين ضد الدولة العثمانية، كانت الدولة العثمانية تتحالف مع فرنسا بالذات على اعتبار أن العدو المشترك لهما هو شارل الخامس امبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة وكان ذلك مظهرًا من مظاهر التوازنات الدولية سواء في الشرق أو في الغرب⁽³⁾ فقد كان شارل الخامس يمثل خطراً حقيقياً ليس فقط لفرانسوا الأول بل حتى للسلطان سليمان

(2) - علي محمد محمد (الصلابي)، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، مكتبة حسين للعصرنة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010م، ص 322.

(*) - هي الإمبراطورية التي إنقسمت إلى قسمين بعد وفاة الإمبراطور ثيودوسيوس سنة 395 م على ولديه هما هونوريوس إمبراطور الإمبراطورية الغربية وأركاديوس إمبراطور الإمبراطورية الشرقية وقامت على أنقاذها الدول الجرمانية، ينظر: هـ، و، (ديفاز) تر، عبد الحميد (حمدي محمود)، أوروبا في العصور الوسطى، ط1، دار المعارف، الإسكندرية، ص18، 17، و26.

(1) - خليل (اينالجيك)، تر، محمد، م، (الأرناؤوط)، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ط1، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2002، ص 57.

(2) - عبد العزيز سليمان (نوار)، تاريخ الشعوب الإسلامية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص 129، 130.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

أيضا، وهذا الخطر يفسر بالضرورة تحالف الاثنان وهما فرانسوا الأول وسليمان القانوني معا⁽¹⁾.

والواضح أن فرانسوا الأول قد شعر بالإحراج نتيجة أن أملاك شارل الخامس تحيط بفرنسا من جميع الجهات إلا من جهة البحر، فسعى للتحالف مع العثمانيين ولم يكن تنفيذ هذا القرار بالأمر السهل لأن السياسة الأوروبية لم تكن قد تحررت يومئذ من طابعها النصراني، وكانت أوروبا بسكانها وملوكها وأمرائها تنتظر بعين الجزع إلى معسكرات العثمانيين في البلقان، ويذكر في هذا الصدد أن فرانسوا الأول قد شن في شهر شباط/فيفري 1525م حربا على إيطاليا لكن هذه الحرب انتهت بكارثة في بافيا حيث وقع الملك الفرنسي فرانسوا I أسيرا في يد الامبراطور شارل الخامس⁽²⁾.

بداية التقارب العثماني-الفرنسي.

وبعد أسر ملك فرنسا فرانسوا الأول من طرف شارل الخامس بدأت تأتي السلطان سليمان القانوني رسائل استعطاف والرجاء ممزوجة بالخضوع من والده ملك فرنسا الأسير لدى شارل الخامس إثر معركة بافيا تخاطب فيها السلطان سليمان قائلة "أتضرع إليك أيها الامبراطور العظيم لإظهار كرمك أن تعيد لي ولدي"، ففي وجهة النظر الفرنسية لم يكن يوجد أي طرف ليلعب هذا الدور سوى العثمانيين الذين كانوا يسيطرون على أجزاء من افريقيا وآسيا وأوروبا وقواتهم تهدد النمسا واسطولهم يسيطر على شرق المتوسط.⁽³⁾

(3) - بيتر (شوجر)، المرجع السابق، ص 87.

(1) - محمد سهيل (طقوس)، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013 م، ص 185، 186.

(2) - إدريس ناصر (الريسي)، العلاقات العثمانية- الأوروبية في القرن 16م، ط1، دار الهادي، بيروت، 2007م،

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

وعندما اطلع السلطان سليمان القانوني في 1525م على كتاب نائبة ملكة فرنسا ووالده ملك فرنسا أصبحت بيده حجة مهمة تجاه شارل، كما أصبح معه حليف طبيعي من الغرب واصبح بإمكانه التحرك باسم ملك فرنسا بصورة شرعية و رسمية، حيث أن فرنسا قد طلبت منه ذلك بصورة رسمية، كان شارل بالنسبة للأوروبيين امبراطور على روما الغربية أما السلطان سليمان فإنه امبراطور روما الشرقية، وعندما قام شارل بسجن فرنسوا | واجباره على توقيع معاهدة مدريد في 1526م ذات الشروط الصعبة وأخلى سبيله وبعدها ذهب فرنسوا | الذي وقع المعاهدة السيئة أي معاهدة مدريد للحصول على حريته إلى باريس ناجيا بنفسه ولم يكن ينوي أبدا تنفيذ شروط هذه المعاهدة⁽¹⁾.

وأخذ في تطوير العلاقات التي بدأت والدته بتأسيسها مع السلطان العثماني، وأخذ يرجو ويطلب من استانبول طلبات لا نهاية لها، فقد كانت قوته العسكرية غير كافية لمجابهة الامبراطور الملك أي شارل الخامس⁽²⁾، حيث كانت هذه المعاهدة تفرض على فرانسوا | أن يسهم في حملة صليبية على الدولة العثمانية مقابل إخلاء سبيله ولم يكن ينوي أبدا تنفيذ شروط هذه المعاهدة وعلى إثر هذا القرار فرانسوا | ملك فرنسا التحالف مع السلطان سليمان ضد الإمبراطور شارل العدو المشترك للطرفين⁽³⁾.

وهكذا نشأ التقارب العثماني-الفرنسي في خضم الصراع الفرنسي العثماني ضد شارل الخامس فالصداقة الفرنسية العثمانية ليست سوى واقع الحال بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرة خاصة بها أوروبا الشرقية بالنسبة للدولة العثمانية وأوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا، وذلك دون خطر حصول صدام

(1) - يلماز (أوزوتونا)، المرجع السابق، ص 268.

(2) - عمر عبد العزيز سليمان (نوار)، المرجع السابق، ص 130.

(3) - يلماز (أوزوتا)، المرجع السابق، ص 268.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

بينهما نظرا لانعدام التجاوز، وتهديد أي منهما لمصالح الآخر، وكان لكل منهما العدو نفسه أي شارل الخامس⁽¹⁾. حيث قابلت الجماهير الأوروبية في ذلك الوقت التقارب العثماني الفرنسي باستنكار شديد واعتبرته بدعة منكرة في العلاقات الدولية، خاصة وأن القرن 16م لم يكن يعرف التسامح الديني ليقر هذا التقارب بين قوتين احدهما مسيحية والأخرى إسلامية⁽²⁾.

المبحث الثالث: التعاون الأمني بين الدولة العثمانية وفرنسا (المخابرات).

بدأت المخابرات بين ملك فرنسا والدولة العلية لأن شارلكان إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة أصبحت أملاكه محيطة بمملكة فرنسا من جميع الجهات إلا من جهة البحر، ولذلك سعى فرانسوا I ملك فرنسا في التحالف مع آل عثمان والاتحاد معها لتحارب شارلكان، وذلك من جهة المجر والنمسا وتشغله عن جيوش فرنسا من جهة الغرب فيتمكن ملك فرنسا بذلك بالأخذ بواقعة بافيا التي أخذ فيها أسيرا حيث كان أول سفيرا أرسل من طرف فرنسا إلى الباب العالي^(*) أرسلته الملكة لويز زوجة فرانسوا الأول عندما كان مأسورا في بلاد اسبانيا، لكنه لم يصل هذا السفير إلى الباب العالي بل قبض عليه من قبل حاكم البوسنة أثناء مروره قاصدا القسطنطينية⁽³⁾.

(2) - سهيل محمد (طقوش)، المرجع السابق، ص 186.

(1) - إدريس ناصر (رائسي)، المرجع السابق، ص 95.

(*) - هو مقر رئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية وقد أنشأه السلطان محمد الرابع سنة 1654 م وأطلق فيما بعد اسم المكان على ساكنيه وهو يعني الوزير الأعظم وكان للباب العالي أهمية كبيرة في القرن 19 م، ينظر: سهيل (صابان)، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن (بركات)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 م، ص 49.

(2) - المحامي محمد فريد (بيك)، تح، احسان (حقي)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط3، دار النفائس، بيروت،

1981م، ص 208-209.

المخابرات من خلال رسالة 1526/هـ932م.

وفي عام 1526/هـ932م وصل السلطان سليمان كتاب من الملك فرانسوا I ملك فرنسا يتضمن الشكوى من تغلب الأعداء على مملكته والاستغاثة به⁽¹⁾.

وبناء على هذا أخذ السلطان سليمان القانوني رأي السفير البندقية وكتب خطابا موجها إلى ملك فرنسا المؤرخ في ربيع الآخر 1526/هـ932-25 تشرين الأول أكتوبر 1526م وأسى السلطان فرانسوا بخطاب الله العلي المغني المعين⁽²⁾.

بعناية حضرة عزة الله جلت قدرته وعلت كلمته وبمعجزة سيد زمرة الأنبياء وقوة فرقة الأصفياء محمد صلى الله عليه وسلم الكثير البركات، وبمؤازرة قدس الأرواح حماية الأربعة أبي بكر، عمر، عثمان وعلي رضوان الله عليهم أجمعين وجميع أولياء الله⁽³⁾.

أنا السلطان سليمان خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بن بايزيد^(*) خان إلى فرنسيس ملك ولاية فرنسا⁽⁴⁾.

(1) - حضرت عز تلو يوسف بيك (أصاف)، تقديم، محمد زينهم محمد (غربي)، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، 1995م، ص 63.

(*) ولد السلطان بايزيد II في 3 كانون الأول سنة 1447م، وهو ابن السلطان محمد الفاتح تولى العرش بعد وفاة والد سنة 1481م قاد عدة حملات للدرع، منها حملة على موارقا واستولى في حملته على القلاع والحصون توفي السلطان سنة 1512. ينظر: محمد علي (أورخان)، المرجع السابق، ص 52.

(2) - فريدون (أمجان)، المصدر السابق، ص 90.

(3) - بسام (العسلي)، خير الدين بريروس والجهاد في البحر، (1470-1547)، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980، ص 197.

(4) - محمد فريد(بك)، المصدر السابق، ص 209، 210، الملحق الأول.

وكان مفاد هذا الخطاب هو ان الملوك قد يتعرضون لمثل هذا في اثناء الحرب، ثم أبلغ السفير أيضا انه سيتحرك من جبهتين ضد شارل الخامس على ان تكون إحداهما إلى السواحل الإيطالية، والأخرى على المجر وعندما عاد السفير الفرنسي إلى مدريد أخبر فرانسوا الأول الذي تخلص من الأسر في تلك الأثناء بوعده السلطان سليمان فأرسل فرانسوا الأول أيضا خطابا إلى السلطان عبر فيه عن شكره وامتنانه، ولكن بينما كان فرانسوا يحاول كسب العثمانيين لصالحه واستمالتهم إليه من ناحية أخرى إخفاء عقده معاهدة مع العثمانيين حتى لا يفقد كرامته وسمعته لدى الدول الأوروبية.⁽¹⁾

المخابرات من خلال رسالة 1528/هـ 935م.

وفي عام 1528/هـ 935م جاء كتاب من الملك فرانسوا الأول إلى السلطان سليمان يطلب منه إرجاع كنيسة في القدس الشريف وكان مفاد هذه الرسالة كالتالي⁽²⁾:

أخبره بأنه يوجد أورشليم في مملكة السلطان سليمان خان، وأن هذه الكنيسة قد تغيرت وأصبحت جامعا، حيث أجاب السلطان سليمان على سؤال فرانسوا | لأنه بموجب أمر الله الطاهر، وتطبيقا لسنن نبينا أن هذه الكنيسة صارت جامعا لإقامة صلوات المسلمين، وبالتالي لم يجب السلطان سؤال فرانسوا وقال له الأماكن التي تكون معدة لشعائر الدين المسلمين تبقى لهم، والأماكن التي تكون معدة للنصارى تبقى أيضا لهم ونظرا لحكمه العادل لا يسمح لأي تشويش أو مضايقة أو معارفة لهؤلاء النصارى.

تحريرا في العشرة الأولى من هلال محرم الحرام سنة 935هـ.⁽¹⁾

(1) - فريدون (أمجان)، المصدر السابق، ص 90، 91.

(2) - حضرت عز تلو يوسف بك (أصاف)، المصدر السابق، ص 63.

الفصل الأول الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي

وفي الأخير نستنتج أن أسباب ودوافع التقارب العثماني-الفرنسي هو تحالفهما ضد عدوهما المشترك وهو شارل الخامس إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذي كان يمثل خطراً حقيقياً لكل من سليمان القانوني وفرنسا الأول، وهذا ما يفسر التحالف القانوني، أما بالنسبة للمخابرات كانت نتيجة اتصال ملك فرنسا فرانسوا الأول بالسلطان العثماني نتيجة إغارة أعدائه على بلاده، وكذلك من أجل تخليصه من الأسر الذي وقع فيه من طرف شاركان.

(1) - يوسف (أصاف)، تاريخ سلاطين آل عثمان العظام ورسوماتهم المبجلة، المكتبة الوطنية الجزائرية، دائرة الحفظ والمخطوطات مصلحة المخطوطات، رقم 75237، ص 64،65. أنظر الملحق رقم 2.

الفصل الأول

الفتوحات العثمانية في أوروبا و بؤادر التقارب العثماني الفرنسي.

1. الفتوحات العثمانية في أوروبا.
2. اسباب و دوافع التقارب العثماني الفرنسي.
3. التعاون الأمني بين الدولة العثمانية فرنسا (المخابرات).

بعد تخليص سليمان القانوني فرانسوا الأول من الأسر الذي كان فيه لجأ فرانسوا الأول الى السلطان العثماني باستخدام سياسة الصداقة فبدأ بإرسال سفرائه للدولة العثمانية من أجل عقد معها اتفاقيات أو معاهدات تنص على إقامة علاقة قوية مع الدولة العثمانية، ولقد تجسدت فعلا هذه العلاقة من خلال معاهدتين شهيرتين الأولى سنة 1535م في عهد فرانسوا الأول والثانية في سنة 1553م، والتي كانت في عهد هنري الثاني ابن فرانسوا الأول.

المبحث الأول: معاهدة الامتيازات لسنة 1535م.

التعريف بالمعاهدة.

حرص سليمان القانوني على تحقيق أهداف سياسية أوروبية، وهي تقسيم قوى أوروبا، وكان هذا الهدف من أهم الحوافز والدوافع لعقد معاهدة 1535م بين فرنسا والدولة العثمانية، وذلك لمواجهة محاولات التوحد الأوروبية من أجل الاشتراك في حرب ضد الأتراك الذين كانوا يعتبرون في ذلك الوقت بـ "رعب العالم"⁽¹⁾، ولقد أدى الانقسام بين الملوك الأوروبيون إلى عدم تمكنهم من قيادة حملة صليبية ضد العثمانيين، بل إن ملك فرنسا اتبع سياسة جديدة تغلب فيها مصلحته بأن سعى لعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية ضد خصمه شارل الخامس أو شارلكان⁽²⁾.

أما لماذا قبل السلطان سليمان أن يساعد فرنسا فذلك لأن الأوروبيون كانوا ينظمون حملات صليبية على الدولة العثمانية وعلى العالم الإسلامي، وبذلك انتهز

(1) - نادية محمود (مصطفى)، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص28.

(2) - مفيد (الزيدي)، موسوعة التاريخ الإسلامي، "العصر العثماني" د ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص32.

سليمان القانوني النزاع بين سالكان وبين فرانسوا الأول ملك فرنسا وفكر في نزع فرنسا من أوروبا بمعنى أبعادها عن المعسكر المسيحي واتخاذها مانعاً أوروبياً ضد أي تجمع صليبي ضد العثمانيين⁽¹⁾.

بينما كان السلطان سليمان القانوني مقيماً في بغداد بعد أن فتحها، وكان قد اطمئن إلى سلامة الجبهة الغربية في البلقان بعد عقده معاهدة 1533م، مع ملك النمسا وسعيه إلى فتح جبهة أخرى في شرق الأناضول ضد الدولة الصفوية⁽²⁾ ولكن لما توافرت لفرانسوا الأول الأدلة أن لا خلاص له من قبضة شارل الخامس إلا بتحالفه مع السلطان العثماني حيث أرسل في 941هـ/1535م سفيراً إلى سليمان الأول وهو جن دي لافوريه^(*) بمهمة سياسة لإقناعه بعقد معاهدة صلح³ مع ملوك وأمراء أوروبا باستثناء الإمبراطور شارل الخامس والاشتراك في حملة عسكرية ضده حيث كان السفير الفرنسي لافوريه يهدف إلى عقد تحالف في شكل معاهدة سميث فيما بعد بـ " معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية"⁴.

اجتمع السفير الفرنسي بالسلطان العثماني في اذربيجان^(*)، اثناء زحفه على مدينة تبريز^(**) للمرة الثانية وخرج من المفاوضات بتلك المعاهدة التجارية الشهيرة التي

(1) - محمد (حرب)، المرجع السابق، ص 67.

(2) - إدريس الناصر (الرايسي)، المرجع السابق، ص 98.

(*) - هو سفير بعثه فرانسوا الأول إلى سليمان القانوني من أجل عقد معاهدة 1535 ، ينظر: محمد فريد (بيك)،

المصدر السابق، ص 196.

(3) - J.De Hammer , Histoire de l'empire ottoman, 1520-1547, traduit par J.J Hellert, tome 5, p226.

(4) - محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص 324.

(*) - هي واحدة من ست دول تركية مستقلة في منطقة القوقاز في روسيا، تقع في مفترق الطرق بين أوروبا الشرقية وآسيا الغربية ويحدها بحر قزوين إلى الشرق وروسيا من الشمال وجورجيا إلى الشمال الغربي وأرمينيا إلى الغرب وإيران في الجنوب. ينظر:

وقعت في فيفري والتي منطلق الامتيازات التي بفضلها ستتمكن فرنسا طيلة قرون من بسط حمايتها السياسية والدينية على المشرف والحقيقة أن ما يثير في هذه المعاهدة هي نوعيتها فقد كان دي لافوريه مكافأ بمهمته سياسية وبالتالي نطرح التساؤل التالي "كيف يمكن تفسير هذه المعاهدة من سياسة الخارجية الى معاهدة تجارية؟"⁽¹⁾.

وفي أوائل شهر فيفري سنة 1536م تم الاتفاق بين المسيودي لافوريه سفير فرنسا والباب العالي، وصدر به خط شريف^(***) يمنح بعض الامتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة⁽²⁾.

نص المعاهدة:

« ليكن معلوما لدى العموم أنه في سنة 942هـ / 1536م، قد اتفق بمدينة الأستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوريه مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرانسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا المعين لدى الملك العظيم ذي القوة

Ar.m.wikipedia.org.17 :52.

** - هي مدينة إيرانية وهي عاصمة الصفويين وكانت لها ثقل ديني ومذهبي في الدولة الصفوية خاصة في عهد الشاه اسماعيل، وقد استولى عليها السلطان سليم الأول وأمضى فيها أسبوع بعد انتصاره في معركة جلديران، ينظر: كمال السيد، نشوء وسقوط الدول الصفوية، ط1، شبكة الفكر، إيران، 2005، ص44 و 51.
(1) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص196.

محمد فريد تاريخ الدولة العثمانية، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص125.
(***) - فرمان سلطان مرسوم أو قرار يصدر بخط السلطان أو توقيعه، ينظر: محمود (عامر)، مقال حول المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117 - 18، كانون II، حزيران، دمشق، 2012م، ص373.

(2) - محمد فريد، تاريخ الدولة العثمانية، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص125.

والنصر السلطان سليمان خان(*)، والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر(**) السلطان بعد أن تباحث في مضمار الحرب وما ينشأ عنها من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة»⁽¹⁾.

تحليل بنود معاهدة 1535م.

جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية التي كانت عام 942هـ/1536م في ظروف سياسة خاصة، بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الأخرى.

أما فيما يتعلق ببنود هذه المعاهدة فهي تتضمن 16 بنداً⁽²⁾، فقد أتاحت هذه المعاهدة لفرنسا تحقيق مصالح تجارية وسياسية وكذلك قضائية لم تكن تحلم بها أية دولة أوروبية أخرى وهذا ما يمكن فرنسا بأن تكون لها مكانة عالية بين هذه الدول الأوروبية.⁽³⁾

فإذا قمنا بتحليل بنود هذه المعاهدة نجد أنه في البداية كانت عبارة عن معاهدة سياسية بين الطرفين، أي بين الدولة العثمانية على رأسها سليمان القانوني وفرنسا على رأسها فرانسوا الأول، وذلك لأن للطرفين العدو نفسه وهو شارل الخامس وهدفهم هو

(*) لقب الملاك و الأمراء و أسياذ الترك كما يعني منزلا للمسافرين و التجار، ينظر: محمود(عامر)، "مقال حول المصطلحات المتداولة في الدع""، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117-18 كانون الثاني 2012، ص 372.

(**) قائد الجيش الأول برتبة مسير، ينظر: محمود (عامر)، المرجع السابق، ص 374.

(1) - محمد (فريد)، المصدر السابق، ص 125.

(2) - أنظر نص للمعاهدة في الملحق رقم 03.

(3) - قيس جودا (العزاوي)، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، مطبعة دار المتوسط العربية للعلوم، لبنان، 1994م، ص 19.

الحد من توسعته، والاشتراك في حملة عسكرية ضد شارل الخامس حيث تم تسميت هذه المعاهدة بـ "معاهدة الامتيازات والصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا".⁽¹⁾

وتظهر الصداقة بين الطرفين من خلال البند الأول للمعاهدة " وهو تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور وجميع الأماكن المملوكية لهما التي تدخل في حوزتهما فيما بعد.⁽²⁾

كما احتوت المعاهدة على بنود تجارية واقتصادية، ويظهر هذا القول من خلال البنود التالية: الثاني، والثالث والسابع والثاني عشر، حيث كان للفرنسيين الحق في التجارة والمتاجرة في الدولة العثمانية دون الخضوع لأية ضرائب أو للقانون بل كان يطبق عليهم القانون الفرنسي تحت إشراف ممثل لفرنسا كما كان للتجار الأوروبيين الحق في المتاجرة مع الدولة العثمانية وذلك تحت حق الراية لفرنسا.⁽³⁾

بالإضافة أنه لا يجوز استخدام التجار الفرنسيين أو خدامهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم إلا أرادوا خدمته بإرادتهم ودليل هذا القول في البند الثام، وهذا نصه " لا يجوز استخدام التجارة الفرنسيين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو ما يوجد بها من اللوازم أو المدافع والذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره براً وبحراً ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم ".⁽⁴⁾

(1) - محمد علي محمد (الصلابي)، المرجع السابق، ص 324.

(2) - أحمد فؤاد (المتولي)، المرجع السابق، ص 268، 269.

(3) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص 197.

(4) - محمد فريد بك (المحامي)، المصدر السابق، ص 22.

كما تضمنت المعاهدات على مواد ذات طابع قضائي ويتجلى ذلك في البنود التالية: "الخامس والحادي عشر والرابع عشر حيث لا يجوز للقضاة الشرعيين محاكمة أو الحكم لرعايا فرنسا إلا بدعوة المتهمين بالحضور أما الباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم^(*)(1)، كما منح لفرنسا الحق في تعيين قناصل في موانئ الشام وكذلك من أجل محاكمة الفرنسيين في الدولة العثمانية وذلك بموجب قوانينهم⁽²⁾.

كما احتوت المعاهدة أيضا على الجانب الديني الذي له أهمية كبيرة في تنظيم شؤون الأجانب في الدولة العثمانية ويظهر هذا في البنود التالية، العاشر والسادس بحيث تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء المحلي وقصر خضوعهم للقضاء الفرنسي⁽³⁾.

الإضافة إلى منح الدولة العثمانية لرعايا فرنسا حق وحرية ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية دون إجبارهم على تطبيق أحكام الدين الإسلامي، كما كان للفرنسيين القيمون في الدولة العثمانية الحق فيما يتعلق الأمر ينتقل الملكية⁽⁴⁾.

كما اتفق السلطان العثماني سليمان القانوني مع ملك فرنسا على التصديق على هذه المعاهدة في ظرف ستة أشهر من تاريخ إمضاءها ، وهذا يظهر جليا من خلال

(*) - مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على كبير الوزراء في الدولة وقد يطلق عليه اسم " الوزير الأعظم " وقد أطلق هذا المصطلح على الوزراء الكبار منذ عهد السلطان محمد الفاتح واستمر الى عصر التنظيمات وعهدي سليم الثالث والسلطان محمود الثاني ويعتبر الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان ، ينظر: حسان (حلاق) وعباس (الصباغ)، المعجم الجامع في المعطيات المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والالغار والتركية، ط1، دار الملايين، لبنان، 1999م، ص136.

(1) - أحمد فؤاد (المتولي)، المرجع السابق، ص270.

(2) - اسماعيل أحمد(ياغي)، المرجع السابق، ص68.

(3) - إدريس الناصر(الرئيسي)، المرجع السابق، ص100.

(4) - نادية محمود(مصطفى)، المرجع السابق، ص30.

البند السادس عشر " يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظروف ستة شهور من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها ...".⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية كانت تسعى من وراء هذه المعاهدة إلى إعادة تنشيط الطرق التجارية وذلك من خلال تطوير وازدهار الاقتصاد العثماني.

نتائج المعاهدة.

تعد معاهدة 1535/941هـ/م المعقودة بين الدولتين العثمانية والفرنسية مقدمة لقيام تحلف سياسي وعسكري بن الطرفين حيث أدى إلى⁽²⁾

- زيادة التعاون بين الأسطولين العثماني والفرنسي في البحر الأبيض المتوسط.
- شن الأسطول العثماني هجمات قوية على شواطئ مملكة نابولي التي كانت تابعة لشارل الخامس أو شارلكان⁽³⁾.
- لقد تحولت هذه المعاهدة مع مرور الوقت وبفعل ذلك ولاء المواطنين المسيحيين من السلطان إلى أوروبا لأن الامتيازات قد شملتهم فأصبحوا مفضلين ولهم معاملة خاصة في مجالي القضاء والاقتصاد.

بالإضافة إلى المدارس التبشيرية والإرساليات التي وضعت بن أيديهم سبل تطور تربوي وعلمي لا يحلم بها المسلم في سلطنته نفسها⁽⁴⁾.

(1) - أحمد فؤاد (المتولي)، المرجع السابق، ص174.

(2) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص198.

(3) - أحمد علي محمد (الصلابي)، المرجع السابق، ص325.

(4) - قيس جواد (العزاوي)، المرجع السابق، ص25.

وفي عام 1543م تجمعت وحدات الأسطوليين العثماني الفرنسي وهاجمت مسير التابعة لدوق سافوي حليف شارل الخامس⁽¹⁾ لكن فرانسوا الأول أحجم تحت ضغط الأحداث السياسية حتى لا يهتم بالخروج عن دينه النصراني باتحاده مع دولة إسلامية في محاربة دولة نصرانية، ومن جهة أخرى وقفت البندقية ضد هذا الاتفاق وراحت تساعد شارل الخامس، وهاجمت سفنها سفن العثمانيين وهذا ما أغضب السلطان العثماني ووجدها فرصة سانحة لفتح كورفو، وبذلك تكون البندقية قد نقضت العهود المعقودة بينها وبين الدولة العثمانية منذ عهد السلطان بايزيد الثاني⁽²⁾.

لقد أتاحت المعاهدة حرية التجارة البحرية المطلقة لفرنسا والدول الأوروبية التي رفعت العلم الفرنسي إمكانيات هائلة في الموانئ العثمانية دون رقابة تنقل من الولايات العثمانية إليها كل أنواع البضاعة والسلع فضلا عن الامتيازات الجديدة التي كسبتها من خلال وصايتها على المسيحيين من بروتيستانت^(*).

وكاثوليك^(*) حتى ان القنصليات الأوروبية جعلت من المسيحيين العثمانيين مواطنين متميزين عن الآخرين يتمتعون بحقين، حق الانتماء الى نظام الملل^(**)

(1) - محمد علي محمد (الصلابي)، المرجع السابق، ص 325.

(2) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص 198.

(*) - هو مذهب ديني ظهر في ألمانيا بقيادة مارتن لوثر وكان هذا المذهب مناقضا للمذهب الكاثولوكي، ينظر: نور الدين (حاطوم)، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، د ط، دار الفكر، دمشق، د ت، ص 158-159.

(*) - هو مذهب ديني كان موجود في فرنسا ومعظم الفرنسيون يدينون بالمذهب الكاثولوكي وكان مقره روما. ينظر: شوقي عطا الله (الجمال) وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م، ص 58.

(**) - هو نظام اتبعه العثمانيون مع أهل الذمة لاسيما المسيحيين الذي ضمن حياة شبه مستقلة لكل ملة على حدى فكل منها مذهبها ورجال دينها ولغتها ودور عبادتها أدراتها ومدارسها ومحاكمها المختصة بالأحوال الشخصية، ولا يتدخل أحد في أمورهم المالية، وكان لرؤساء الملل اتصال مباشر بدار السلطنة. ينظر: عبد اللطيف (الصباغ)، تاريخ الدولة العثمانية، د ط، د د ن، د س، ص 138.

العثماني وحق الوصاية والأدهى من هذا وذلك تأثير التغريب بلغ النخبة العثمانية وإن كانت مسلمة متمسكة بإسلامها وذلك من خلال انتشار التعليم الأوروبي⁽¹⁾.

ولكن المؤرخون ينظرون إلى هذه المعاهدة على أنها نظام جديد في العلاقات بين الدول وفي طريقة معاملة الأجانب، كما يرى فيها معظم المؤرخون البدء الحقيقي لنظام الامتيازات الذي يتمتع به الأجانب في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وكانت المنطلق الذي يتمتع به الأجانب في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وكانت المنطلق الذي رسمت بموجبه جميع المعاهدات اللاحقة التي وقعتها الدولة العثمانية⁽²⁾.

المبحث الثاني: معاهدة سنة 1553.

التعريف بالمعاهدة.

بعد وفاة الملك فرانسوا الأول خلفه ابنه هنري الثاني^(*)، ونتيجة للوضع السياسي الذي شاب أوروبا في هذه المرحلة ورغم عدم تشجع ملك فرنسا الجديد في بادئ الأمر بعقد معاهدات مع الباب العالي مراعاة للرأي العام الأوروبي الضاغظ على السياسة

(1) - قيس جواد (الغزاوي)، المرجع السابق، ص25.

(2) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص197.

(*) - هو ابن فرانسوا الأول في عهده حدثت الحروب الدينية في فرنسا وعقد تحالف مع الدولة العثمانية 1553.

ينظر: هاربرت (فيشر)، تر زينب (عصمت راشد) واحمد عبد الرحيم (مصطفى)، أصول التاريخ الأوروبي، ط3،

دار المعارف، مصر، دس، ص184.

الخارجية الفرنسية وبالرغم من سعي فرنسا المحافظة على علاقاتها الطيبة مع السلطة، إلا أنه وأمام الحظر الذي يهددها من جهة الإمبراطورية الرومانية المقدسة دفع بالملك الفرنسي هنري الثاني إلى عقد معاهد مع السلطنة العثمانية⁽¹⁾، لأن همه الأكبر كان التحالف العسكري قبل تحسين أوضاع التجارة مع الشرق، ولذلك تقرب من الدولة العثمانية للمحافظة على صداقتها⁽²⁾.

حيث جرت محادثات بين الدولتين انبثقت عنها معاهدة تحالف بتاريخ 16 صفر 960هـ الموافق لـ 1 فبراير 1553م⁽³⁾.

تحليل بنود معاهدة 1553م.

جاءت معاهدة 1553م التي كانت بين سليمان القانوني وهنري الثاني ابن فرانسوا الأول، وهي معاهدة مكملة لمعاهدة الامتيازات لسنة 1535م، بحيث احتوت معاهدة 1553م على 9 بنود⁽⁴⁾، وكانت تتناول هذه المعاهدة جوانب عسكريين بين الطرفين ويظهر هذا من خلال البند الأول والثاني من المعاهدة التي نصت على أن السلطان سليمان يقوم بتجهيز عمارة حربية وإرسالها إلى ملك فرنسا في مدة سنتين بناء على طلبه المتكرر وهذا مقتطف من البند الأول للمعاهدة " بما أن السلطان

(1) - إدريس الناصر (رائسي)، المرجع السابق، ص 311.

(2) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص 204.

(3) - يلماز (أوزوتونا)، المصدر السابق، ص 311.

(4) - أنظر نص للمعاهدة في الملحق رقم 2.

سليمان سلطان الترك قام بإرسال عمارة بحرية في بحر التوسكان (*) ضد شارل الخامس قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدة سنتين بناء على طلبه المتكرر "... (1).

كما اتفق ملك فرنسا هنري مع السلطان سليمان على تجهيز ستين مركبا حربيا ويرسلها إلى هنري في مدة أربع شهور متتالية، وهذا ما يظهر من خلال البند الثاني من المعاهدة. (2)

كما إتفق أيضا على أن كل سفينة تكون تابعة لإمبراطورية العثماني أو للمتحالين معه بمجرد وقوعها في أسر العمارة العثمانية تصبح ملكاً للسلطان العثماني ويظهر هذا القول في البند الرابع. (3)

وبعدما اتفق السلطان بإرسال العمارة البحرية إلى هنري لمدة سنتين فإذا استعان بها هنري الثاني في هذه المدة يقوم بالدفع للسلطان العثماني سليمان مائة وخمسين ألف قطعة من الذهب بحيث يتجلى ذلك في البند الثالث من المعاهدة " أما في حالة ما إذا أراد هنري دي فالوا أن يستعمل العمارة المذكور في أثناء هذه المدة للاستعانة بها ... فإنه يقوم بدفع مائة وخميس ألف قطعة من الذهب ... " (4)

ونظرا لقوة السلطان العثماني سليمان القانوني يكون باستطاعته الاستلاء على المدن والقصبات وهي مباحة للعثمانيين وغنيمة لهم واستعمالها في احتياجات السلطان

(*) - اسم يطلق على المناطق الكائنة في وسط ايطاليا مقسمة على إمارات وقد أطلق على البحر الكائن بين كورستيكا والبر الايطالي اسم بحر التوسكان بينهما هو البحر الأبيض المتوسط. ينظر: محمد فريد (بك)، المصدر السابق، ص 234.

(1) - محمد فريد (بك المحامي)، المصدر السابق، ص 242-243.

(2) - محمد فريد (بك)، تاريخ الدولة العثمانية، ط2، المصدر السابق، ص 125.

(3) - إدريس الناصر (الرائسي)، المرجع السابق، ص 312.

(4) - محمد فريد (بك المحامي)، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، المصدر السابق، ص 244.

ولم يقتصر الأمر على الموت والقرى فقط بل تعدى ذلك إلى بني الإنسان قاصرين رجالاً كانوا أو نساءً ولو أنهم معتقون الديانة المسيحية ويكون قد سلموا أنفسهم باختيارهم فإنه لا بد من تركهم أسرى وعبيد للعثمانيين الترك، وهذا راجع للاتفاق الذي كان بين الطرفين ويظهر هذا في البند الخامس والسابع.⁽¹⁾

كما أن الملك هنري اصدر إلى السلطان سلمان أمر بأن يحارب شارل ملك النمسا بالإضافة إلى أن السلطان العثماني تنازل عن المدن والقرى التي تقع تحت يده إلى الملك هنري ويتضح هذا القول أكثر في البند السادس.⁽²⁾

هذه البنود التي اتفق عليها الطرفان بحسب ما جرت به العادة بكلام مضبوط لا يقبل التأويل بواسطة سفير هنري لدى جلالة السلطان سليمان الذي أضاف إليها قسماً صريحاً بحضور النائب الأمني الفرنسي وكما تم التصديق عليها من طرف رستم باشا بموجب السلطة الممنوحة له من جلالة السلطان العثماني سليمان القانوني.⁽³⁾

وبعد دراسة بنود هذه المعاهدة وتحليلها نستنتج بأن هذه المعاهدة تختص بالجانب العسكري بالدرجة الأولى وكذلك من أجل تقوية الأسطول الفرنسي لمحاربة الإمبراطور شارل الخامس من خلال تدعيمه بالعتاد الحربي من الدولة العثمانية، أي من السلطان سليمان القانوني بالإضافة إلى أن هذه المعاهدة هي مكملة لمعاهدة الامتيازات لسنة 1535م للتأكيد على الصداقة وعلاقة التقارب العثمانية الفرنسية بعد وفاة فرانسوا الأول.

نتائج المعاهدة.

(1) - إدريس الناصر (الرائسي)، المرجع السابق، ص 312، 313.

(2) - محمد فريد (بك)، تاريخ الدولة العثمانية، ط2، المصدر السابق، ص 127.

(3) - إدريس الناصر (الرائسي)، المرجع السابق، ص 314.

- توحيد النشاط البحري والاستعانة بالحرية العثمانية القوية عند الحاجة إليها.
- الفوائد الاقتصادية والدينية بجعل كافة النصارى الكاثوليك النازلين في أراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا⁽¹⁾.
- كانت هذه المعاهدة آخر تعاون عسكري بين الدولة العثمانية وفرنسا.
- تعاون البحرين العثمانية والفرنسية في مهاجمة سواحل كلابريا وجزيرتي صقلية وكورسيكا في عام 1555، وعزز بعدها السلطان أسطوله في عام 1558 بوحدة بحرية إضافية أنزلت قوات على شاطئ نابولي وفتحت مدينة سورانزو⁽²⁾.
- ظهور تقليد جديد سمح به السلطان حين أتاح لسفير (المسيو جبريل درامون) زيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان والقساوسة⁽³⁾.

وفي الأخير نستنتج أن العلاقات العثمانية الفرنسية التي تجسدت في معاهديتين حيث كانت المعاهدة الأولى في سنة 1535م تخدم الطرف الفرنسي في الأراضي العثمانية أما فيما يتعلق بمعاهدة 1553م فهي عبارة عن معاهدة عسكرية ومكملة للمعاهدة الأولى وفي معاهدة 1553م ازداد التعاون العثماني الفرنسي بشكل أكبر وهذا كله من أجل التخلص من العدو المشترك وهو الإمبراطور شارل الخامس.

(1) - شمس الدين (الكيلائي)، العثمانيون والأوروبيون، دط، ددن، دت، ص131.

(2) - محمد سهيل (طقوش)، المرجع السابق، ص206.

(3) - قيس جواد (العزاوي)، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، دار العربية للعلوم، بيروت،

الفصل الثاني

تتمين العلاقات العثمانية الفرنسية بالمعاهدات

1. معاهدة الإمتيازات لسنة 1535 م.

2. معاهدة سنة 1553 م.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموذا]

بعد التحالف العثماني – الفرنسي الذي دعم بالمعاهدة التجارية سنة 1536م أعطت الدولة العثمانية بموجب هذه المعاهدة حق الفرنسيين في الملاحة على كافة المياه الإقليمية التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، وبذلك أصبحت فرنسا أولى الدول الأوروبية الحاصلة على امتيازات تجارية انعكست سلبا فيما بعد على الدولة العثمانية، وذلك بالتدخل في شؤونها الداخلية، كما مهدت أيضا بذلك لقيام علاقات دبلوماسية مع الجزائر تهدف إلى استغلال خيراتها الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان الساحل الجزائري مصدر هاماً له.

المبحث الأول: انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الدولة العثمانية.

الانعكاسات الايجابية.

أراد السلطان سليمان القانوني أن يمنح الامتيازات للدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا بأن يعيد للبحر المتوسط ما فقدته من دور الملاحة والتجارة بعد الكشوفات الجغرافية(*) البرتغالية، حيث التف البرتغاليون حول إفريقيا وعرفوا رأس الرجاء الصالح(**)، وبدؤوا يستولون على بلاد المسلمين، ولذلك أراد الخليفة أو السلطان

(*) هي رحلات استكشافية قام بها مجموعة من الملاحين والرحالة لاكتشاف أماكن جديدة، كمحاولة منهم للتخلص من الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها كل من مصر وبلاد الشام على السلع الشرقية عند مرورها في هذه الأراضي بالإضافة إلى الرغبة في ضرب الاحتكار الذي كان يُمارسه تجار البندقية رغبة في تحقيق أرباح مالية وأغراض دينية وقد ازدادت هذه الرحلات في القرن 15. ينظر: شرف صالح محمد (سيد)، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ط1، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2009م، ص64،65.

(**) - يطلق عليه رأس العواصف بساحل إفريقي الجنوبي واكتشفه البرتغالي برتليميو دياز وقد عدل الملك هذا الاسم وجعله رأس الرجاء الصالح في 1488م. تفاعلا وتيمنا بالموقع الجديد. ينظر: زينب (عصمت راشد)، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن 16 إلى نهاية القرن 18م، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، دس، ص41.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية - الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموجا]

العثماني بأن يعقد اتفاقيات مع بعض الدول تكون من مصلحتها عودة التجارة والملاحة إلى البحر المتوسط ومن بين هذه الدول نجد فرنسا⁽¹⁾.

ولقد حققت الدولة العثمانية هذا الهدف بسيطرتها على التجارة والملاحة بين الشرق والغرب وبسط نفوذها على الطرق التجارية التي كانت وراء تحقيق هذا الهدف هو تقديم امتيازات للتجار الفرنسيين لتشجيع التجارة في أرجاء الإمبراطورية ولجعل مصر وشرق المتوسط حلقة اتصال من جديد للتجارة بين الشرق والغرب بعبارة أخرى لقد وظف سليمان القانوني علاقاته الأوروبية لحل بعض وجوه الأزمة المالية في داخل الإمبراطورية وذلك عن طريق سياسة حرية التجارة⁽²⁾.

لم يرق السلطان سليمان القانوني بمساعدة فرنسا حبا فيها وإنما كان الأوروبيون ينظمون حملات صليبية على الدولة العثمانية وعلى العالم الإسلامي ولا يكون من هذا على الرغم من هزائمهم المتكررة، فانتهاز سليمان القانوني فرصة الصراع والنزاع بين شارلكان وفرنسا الأول وفكر في نزع أو تحييد فرنسا وأبعادها عن المعسكر المسيحي الغربي واتخاذها مانعا أوروبيا ضد أي تجمع صليبي يستهدف العثمانيين⁽³⁾.

لقد كانت هذه الامتيازات كمكافأة من جانب السلطان العثماني يقدمها لحليفه فرنسا الأول، لتقوية موقعه السياسي الأوروبي ولتشجيع الفرنسيون للتجارة مع السلطنة العثمانية بعد الحصار البرتغالي لتجارتها الشرقية، كما أن السلطان العثماني

(1) - محمود (شاكور)، المرجع السابق، ص 112.

(2) - نادية محمود (مصطفى)، المرجع السابق، ص 32، 33.

(3) - عبد الباري (محمد الظاهر)، دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها ومظاهر حضارتها وعوامل سقوطها، د ط، زرقاء الحمامة، د س ن، ص 117.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموذا]

كان يسعى لتحالفه مع الدول الأوروبية من أجل الاستفادة منها، حيث كانت غايةه الوصول والنضال ضد بابا روما⁽¹⁾.

كما نستنتج أيضا أن سليمان القانوني حرص على تحقيق أهداف أوروبية وهي تقسيم قوى أوروبا من خلال نزع فرنسا من المعسكر الغربي المسيحي وهذا ما دفعه إلى إقامة علاقات وتحالفات مع فرنسا واتخاذها مانعاً أوروبيا ضد أي تجمع صليبي ضد الدولة العثمانية وكذلك يعقد سليمان القانوني هذه المعاهدة أي معاهدة 1535م مع فرنسا سوف تضمن للعثمانيين بالتقدم الكبير داخل القارة الأوروبية.

الانعكاسات السلبية.

ظن السلطان العثماني أن هذه الامتيازات أو الاتفاقيات مؤقتة وما دامت السلطة والقوة بيده فإنه يستطيع أن يلغيها في الوقت الذي يريد ويحطم هذه الدول صاحبة الاتفاقيات متى يشاء ويجبرها على أن تقوم بما يريد السلطان⁽²⁾. كانت الدولة الأوروبية وعلى رأسها فرنسا تهدف من وراء هذه الامتيازات إلى إنشاء شركات تجارية للتعامل مع المشرق⁽³⁾.

هذه المعاهدة أي معاهدة 1535 بكل أسف لم يستفد منها رعاية الدولة العثمانية وكأنها عقدت فقط لتلبية المطالب الغربية، وتحقيق مصالح الأعداء دون مقابل يذكر،

(1) - إدريس ناصر (رائسي)، المرجع السابق، ص 101.

(2) - محمود (شاكر)، المرجع السابق، ص 112.

(3) - أحمد عبد الرحيم (مصطفى)، المرجع السابق، ص 134.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية - الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموذا]

وقد كانت هذه المعاهدة الأساس الذي بني عليه وسار على نهجه الكثير من المعاهدات التي عقدت فيما بعد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بصفة عامة⁽¹⁾.

لقد أتاحت العلاقات العثمانية - الفرنسية التي كانت من نتائجها عقد عدة معاهدات بينهما وأيضاً تعاون بينهما في شتى المجالات، فقد انعكس هذا على باقي الدول الأوروبية وبخاصة إنجلترا، فقد تأخرت نظرياً في تمتعها بنظام الامتيازات الأجنبية، غير أن سفنها من الناحية العملية كانت تدخل الموانئ العثمانية تحت راية العلم الفرنسي، وهو ما أتاح لها الاستفادة، مما كانت تتمتع به فرنسا، ومع ذلك فقد انضمت إنجلترا إلى معاهدة الامتيازات عام 1579م، كما انضمت هولندا عام 1612م، وبالتالي تبعها دول أوروبية أخرى مثل روسيا⁽²⁾.

أصبحت الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا تتخذ من الامتيازات ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية بطرق وأساليب مختلفة، كما أصبحت معنويات هؤلاء الرعايا الفرنسيين كبيرة بحيث لا يهتمون بالدول أبداً ويتصرفون كما يريدون الأمر الذي تسبب في إضعاف الدولة العثمانية فيما بعد، إذ كانوا يحرضون على التمرد ويؤسسون الجمعيات⁽³⁾.

ونستنتج أيضاً أن هذه الامتيازات في الدولة العثمانية سواء التي منحتها لفرنسا أو لدول الأوروبية الأخرى، فيما بعد والسماح لحرية ممارسة عباداتهم وشعائرهم الدينية المختلفة من كاثوليك وبروتستانت... الخ، أدى هذا كله لحدوث حروب وصراعات داخل الإمبراطورية العثمانية التي سوف تكون لها دوراً في إضعاف الإمبراطورية

(1) - محمد علي محمد (الصلابي)، المرجع السابق، ص 204، 205.

(2) - قيس جواد (العزاوي)، المرجع السابق، ص 21.

(3) - أحمد فؤاد (المتولي)، المرجع السابق، ص 268.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموذا]

وتشتيتها، وكذلك إلى زرع الفتن داخلها، بحيث بدأت الدول الأوروبية بإرسال الإرساليات التبشيرية(*) إلى البلاد الإسلامية وأيضاً الصراعات بين الكاثوليك والبروتيسانت حول الأماكن المقدسة حيث استند كل واحد منهم إلى المعاهدة التي عقدها مع العثمانيين التي تمنحهم حق حماية رعاياهم⁽¹⁾.

كما أتاحت المعاهدات التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا حق التجارة وهيمنة التجار الفرنسيين، وكذلك الأوروبيين الذي لهم حق المتاجرة تحت راية العلم الفرنسي في الدولة العثمانية على التبادل التجاري في الموانئ والمدن التجارية العثمانية دون دفع الضرائب، وهذا ما يؤدي بالفعل إلى إضعاف السلطنة العثمانية بعدما أن أصبح التجار الفرنسيين يمثلون قنصلياتهم في الدولة العثمانية⁽²⁾.

هذه الامتيازات التي أتت على شكل منحة أو هبة سلطانية ومن موقع القوة للدولة العثمانية ستتطور مع مرور الوقت لتتحول إلى قيود تعطى الشرعية للتدخل الخارجي، والاختراق الخارجي لجسم الدولة العثمانية، ولقد تعززت هذه "الامتيازات" التي أعطت عام 1535م لفرانسوا الأول، عندما يضيف إليها سليمان القانوني بنوداً

(*) - يقصد بها تلك المنظمات الدينية التي كانت تحمل شعار تعليم المسيحية ونشرها في الدولة أو خارجها، كان تاريخ الكنيسة منذ بداية تاريخ هذه الإرساليات التي قامت بنشر المسيحية في أوروبا عبر آسيا الصغرى، وفي القرن 19م ازداد نشاط الإرساليات في إفريقيا وآسيا. ينظر: حسين محمد نصار، الموسوعة العربية المسيرة مج1، دط، د دن، د س، ص 227.

(1) - قيس جواد (العزاوي)، المرجع السابق، ص 22.

(2) - يقصد بها تلك المنظمات الدينية التي كانت تحمل شعار تعليم المسيحية ونشرها في دولة أو خارجها، كان تاريخ الكنيسة منذ البداية تاريخاً لهذه الإرساليات التي قامت بنشر المسيحية في أوروبا عبر آسيا الصغرى وفي القرن 19م ازداد نشاط الإرساليات في إفريقيا وآسيا. ينظر: حسين محمد (نصار)، الموسوعة العربية المسيرة، م ج1، د ط، د دن، دت، ص 227.

جديدة في عهد هنري الثاني ابن فرانسوا الأول عام 1553م التي كانت اخطر من معاهدة 1535م إذ يسمح بظهور تقليد جديدة في الدولة العثمانية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: انعكاسات العلاقات العثمانية - الفرنسية على فرنسا.

الانعكاسات الايجابية:

لقد كانت فرنسا تسعى للحصول على الامتيازات من الدولة العثمانية، وكذلك إقامة علاقات معها، وذلك من اجل تحقيق مستعمرات لها في أملاك الدولة العثمانية خاصة في منطقة الشمال الإفريقي بحكم قرب فرنسا منه خاصة الجزائر⁽²⁾، صارت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة الحائزة على امتيازات لرعاياها ولكن كان هذا الاتفاق سببا في تدخل فرنسا وباقي دول أوروبا في شؤون المملكة الداخلية خصوصا في القرن 16 م⁽³⁾.

استفادت فرنسا من تقاربها من الدولة العثمانية عسكريا واقتصاديا وسياسيا واتخذت من المعاهدة السابقة وسيلة لفتح أبواب التجارة مع المشرق دون الخضوع للاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها رأس الرجاء الصالح، كما حصلت بموجبها على الحق الكامل في الحماية تحت علمها رعايا الدول الغربية الأخرى مما جعل لها مكانة مرموقة بين دول الغرب الأوروبي⁽⁴⁾.

(1) - شمس الدين (الكيلائي)، المرجع السابق، ص131.

(2) - فائقة محمد حمزة عبد الصمد (بحري)، اثر الدفع في نشر الإسلام في أوروبا، د ط، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، 1989م، ص110.

(3) - محمد فريد بيك (المحامي)، المصدر السابق، ص230.

(4) - محمد علي محمد (الصلاحي)، المرجع السابق، ص204.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموجا]

أصبحت فرنسا بعد علاقاتها مع الدولة العثمانية تخصص السفن التجارية لنقل البضائع والأقمشة والمصنوعات المعدنية من الدول الأوروبية كألمانيا إلى الدولة العثمانية، بحيث كان هناك تبادل تجاري مع المشرق من صوف وحرير والبهارات وكان لفرنسا حوالي ألف سفينة تجارية⁽¹⁾.

كما أتاحت المعاهدات التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا حق وهيمنة التجار الفرنسيين، وكذلك الأوروبيين الذي لهم حق المتاجرة تحت راية العلم الفرنسي في الدولة العثمانية على التبادل التجاري في الموانئ والمدن التجارية العثمانية دون دفع الضرائب وهذا ما يؤدي بالفعل إلى إضعاف السلطنة العثمانية بعدما أصبح التجار الفرنسيين يمثلون قنصلياتهم في الدولة العثمانية⁽²⁾.

على الرغم من التفوق العثماني الظاهر، فبعقد سليمان القانوني المعاهدات مع فرنسا لقاء ما قدمه من خدمات لها حدث العكس، عندما وافق على منحها امتيازات تجارية كان لها آثار سياسية وقانونية على الدولة العثمانية فيما بعد⁽³⁾.

كما نستنتج أيضا أن هدف فرنسا من إقامتها علاقات مع الدولة العثمانية وخاصة ملك فرنسا فرانسوا الأول لم يكن عليه بالأمر السهل أن يعقد تحالف مع دولة إسلامية، وهي الدولة العثمانية وإنما الظروف التي كانت تجبره على إقامة هذه العلاقات وهي تخلصه من منافسه وعدوه شارل الخامس ملك اسبانيا الذي أصبحت أملاكه تحيط بفرنسا من كل الجهات إلا من جهة البحر.

(1) - فائقة محمد حمزة عبد الصمد (بحري)، المرجع السابق، ص 112.

(2) - قيس جواد (العزاوي)، المرجع السابق، ص 21.

(3) - شمس الدين (الكيلاني)، المرجع السابق، ص 131.

الانعكاسات السلبية .

كانت فرنسا تتعرض لضغوط شديدة من البابوية سعياً لانضمامها في حلف صليبي يشارك فيه شارلكان ضد العثمانيين، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب بين فرانسوا الأول وشارلكان لم تكن قد وضعت أوزارها بعد، الأمر الذي أجبر فرنسا على التعامل مع الدولة العثمانية بسياسة مزدوجة وعلى الرغم من علم سليمان القانوني بتلك السياسة وافق على تقديم المساعدات للأسطول الفرنسي الذي لم يكن في وضع يسمح له بمواجهة أساطيل الهابسبورغ⁽¹⁾.

كانت فرنسا قد بدأت في التنافس على النفوذ في أوروبا والشرق الأدنى في نفس الوقت الذي لم يكن لفرنسا فيه قوة بحرية كبيرة، فلقد اعتقدت ان الشرق الأدنى يعتبر مجالاً مناسباً للتوسع الاقتصادي ومن ثم كانت هذه الامتيازات العثمانية تدعم نفوذها التنافسي في هذه المنطقة وبالفعل، فلقد ازداد النشاط التجاري بشكل كبير في أسواق هذه المنطقة، هذا وبالإضافة إلى ان هذه المكاسب التي حققتها فرنسا قد ساهمت في نمو وتدعيم أركانها كدولة قوية⁽²⁾.

فإن استخدام الدولة العثمانية القوة الاقتصادية من خلال منح الامتيازات حيث ساهم في دعم قوة حليفها الأوروبي في مواجهة عدوه الأوروبي أيضاً، بعبارة أخرى

(1) - سيد محمد (السيد محمود)، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007م، ص279.

(2) - نادية محمود (مصطفى)، المرجع السابق، ص33.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموذا]

كانت الامتيازات العثمانية بقدر ما تخدم المصالح الاقتصادية العثمانية والفرنسية بقدر ما كانت تخدم أيضا الأهداف السياسية للتحالف الفرنسي- العثماني⁽¹⁾.

المبحث الثالث: انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على ايلات الدولة العثمانية (الجزائر نموذا).

بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية وإعلان بيعتها للسلطان سليم الأول ودخولها تحت راية الخلافة العثمانية 1519، فقد تغيرت صبغتها بشكل كبير، حيث أصبحت الجزائر تحت حماية الدولة العثمانية مقابل ضريبة معينة تدفعها سنويا إلى الباب العالي في اسطنبول وبالتالي تزدهر المدينة بازدهار الدولة العثمانية، كما وجه العثمانيون اقتصاد مدينة الجزائر نحو البحر والجهاد البحري ونحو القرصنة بالخصوص وهي من الحرف الرئيسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت باعتبارها مصدر دخل مهم⁽²⁾. ويقدر التحالف مع الدولة العثمانية ونظرا لاهتمام خير الدين بربروس^(*) الكبير بالجزائر التي أحبته وأحبها وأخلص لها بقدر ما أخلصت له ومن

(1) - نفسه، ص33.

(2) - علي عبد القادر (حلمي)، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، المكتبة الوطنية الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1972، ص181، 182.

(*) - خير الدين بربروس: هو خضر بن يعقوب ولد عام 1472 بجزيرة لسبوس باليونان لقب بأمرير البحار، قائد إسلامي لأكبر الأساطيل البحرية العثمانية وأعظم رموز الجهاد البحري تولى خير الدين الجزائر بعد استشهاد اخيه عروج في معركة تلمسان، جاهد ضد الأسباب واستطاع طردهم من السواحل الجزائرية، قاد العديد من الحملات البحرية أهمها معركة خليج برزة توفي بالاسنانة عن عمر يناهز 65 سنة، ينظر: عاطف (عيد)، قصة وتاريخ الحضارات العربية (تونس الجزائر)، د ط، د د ن، 1999، ص51.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيالات الدولة العثمانية [الجزائر نموذا]

أجل ذلك أيد بحماسة بالغة مبدأ التحالف مع ملك فرنسا فرانسوا الأول ضد الإمبراطور شارلكان⁽¹⁾.

الانعكاسات الايجابية بالنسبة لفرنسا.

أخذت العلاقات الفرنسية شكلا جديدا، إذ تطورت كثيرا وازدادت وثوقا وذلك ببادرة من فرنسا التي كانت حريصة على اكتساب ود الجزائر، وذلك ابتداء من سنة 1534، حيث حل مبعوث بفرنسا بدعوة من فرانسوا الأول وعقدت بينهما مع مبعوث السلطان العثماني سليمان القانوني المعاهدة الثلاثية أو معاهدة شاتلر (Le traité Châtellerault) باسم المدينة التي تم فيها اللقاء وعقد المعاهدة وعلى أثرها توجه السفير الفرنسي الأول إلى الجزائر (جان دي لافوري) ثم فيما بعد إلى اسطنبول وأصبح الحلف الثلاثي رسميا سنة 1536⁽²⁾.

وبناء على هذا التحالف الجيد وجهت فرنسا سفيرا إلى الجزائر مهمته رعاية المصالح التجارية الفرنسية وبذلك تعززت الروابط بين الباب العالي وفرنسا⁽³⁾.

(1) - بسام (العسلي)، خير الدين بروس- (الجهاد في البحر) 1470-1547، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980، ص37.

(2) - مولود قاسم (نايت بلقاسم)، شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1985، ص7.

(3) - مبارك بن محمد (الميلي)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت، ص79.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيالات الدولة العثمانية [الجزائر نموجا]

ليزيد هذا التحالف من الرغبة الجامحة لشارلكان في تحطيم مدينة الجزائر وذلك فزعا من وصول الخطر الإسلامي العثماني إلى القسم الغربي للبحر المتوسط⁽¹⁾.

ويذكر دي غرامون أن .

« وذلك ان العلاقات بين الدولتين (الجزائرية الفرنسية) كانت وثيقة، وهكذا كانت الجزائر منذ نشأتها (ونحن نقول انبعثها في بداية القرن السادس عشر) سندا قويا لملوكنا في الحرب التي عاونوها من عدوهم القوي (شارلكان)»

« ثم توثقت العلاقات اكثر بين الدولتين واستقبلت فرنسا خير الدين (رئيس دولة الجزائريين) في مرسيليا بحفاوة بالغة وأغدقت عليه الهدايا»

وقد اكتست العلاقات الجزائرية الفرنسية طابعها الدولي البارز كحدث عالمي وانطلاقها العمل المباشر، بحلول خير الدين بربروس على رأس جزء كبير من بحريته بمرسيليا يوم 5 يوليو 1543م حيث استقبل استقبالاً فاخراً⁽²⁾.

الذي قاد حملته بناء على استتجاد ملكها فرانسوا الأول بالعثمانيين وذلك لتحرير بلادي من الاحتلال الاسباني، وتوجت هذه الحملة بطرد الاسبان تماما من الأراضي الفرنسية⁽¹⁾.

(1) - أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانية (1492-1792)، الشركة الوطنية، لنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص150.

(2) - مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص10.

ويذكر المؤرخ غارو أن.

« كانت الجزائر تمارس، بفضل قادتها البحريين ضغطا على أوروبا، كان في صالح فرنسا خاصة أن ذلك حدث في وقت كانت فيه الأمة الفرنسية مهددة بالخطر من شارلكان وهنري الثامن، ويفضل تلك العلاقات مع الجزائر أنقذ فرانسوا الأول عرشه، وحفظ شعبه من الخراب⁽²⁾. »

بالإضافة إلى البطولات التي تمتع بها خير الدين بربروس وإلى الوعود والامتيازات التي قطعتها الدولة العثمانية. دفعها لإرسال 4000 متطوع مسلحين بالبنادق إلى الجزائر⁽³⁾.

وبالتوازي مع بدأ العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا اخذت التجارة الفرنسية مع الجزائر طابعا آخر، إذ انشأت فرنسا مركزا تجاريا في مدينة القالة لتصدير الحبوب وخاصة القمح ولصيد المرجان وتصديره إلى فرنسا 1561م.

ونظرا لأهمية المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر وحجمها فقد قررت الحكومة الفرنسية إقامة العلاقات الدبلوماسية معها سنة 1564م.

ويذكر غاروا أيضا أن.

(1) - مجهول، مذكرات خير الدين بربروس، تر محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص16.

(2) - مولود قاسم (نايت بلقاسم)، المرجع السابق، ص15.

(3) - عزيز سامح التري، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر، محمود علي (عامر)، ط1، دار لنهضة العربية، بيروت، 1989، ص74.

الفصل الثالث انعكاسات العلاقات العثمانية – الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر نموجا]

« إن ذلك التحالف بين فرانسوا الأول وخير الدين ضد شاركان قد تواصل في عهد صالح رابيس^(*)، أحد خلفاء خير الدين وهنري الثاني ابن فرانسوا ضد فليب الثاني ابن شاركان مضعين بذلك إمبراطورية شاركان وخلفه ابنه فليب الثاني، مما حفظ فرنسا من الغزو (الاسباني) والتمزق⁽¹⁾».

وفي الأخير نستنتج أن معاهدات الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية وسلاطينها للدول الأجنبية وخصوص الامتيازات والمعاهدات التي منحها السلطان سليمان القانوني لفرنسا حيث كانت سلبية من ناحية تدخل هذه الدولة " فرنسا " في هذه المعاهدات كذريعة في التدخل في شؤون الدولة العثمانية بعد ما حلّ بها الضعف والانحطاط، أمّا من ايجابياتها العمل على تطوير ونمو اقتصادها وذلك عند اكتشاف عدة طرق تجارية مثل رأس الرجاء الصالح، تستطيع بذلك أن تتخلص من الضرائب التي كانت تفرضها الدول الايطالية كجنوه والبندقية وكذلك مصر وبلاد الشام.

(*) - تولى الحكم في الجزائر 1558 وهو من اعوان خير الدين وقع بين السعدين معارك كبيرة نجح في طرد الاسبان من بجاية 1555، واستولى في 1556 على طرابلس وغير طرغوث واليا عليها، توفي 1557 بالطاعون، ينظر: شوقي عطا الله الجمل المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة النجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص105.

(1) - ملود قاسم نايت بقاسم، المرجع السابق، ص16.

الفصل الثالث

انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على
الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية [الجزائر
نموذجاً].

1. انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على الدولة
العثمانية .

2. انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على فرنسا.

3 . انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على إيلات
الدولة العثمانية (الجزائر).

خاتمة

في سياق الدراسة رأينا أن نشوء العلاقة بين الدولة العثمانية وفرنسا كانت بداياتها الأولى في خضم الصراع الفرنسي العثماني ضد شارل الخامس أو شارلوكان الذي كانت أملاكه تحيط بفرنسا من كل الجهات ما عدى جهة البحر، ولكن هذه العلاقة التي نشأت بين الطرفين قابلتها الجماهير الأوروبية في ذلك الوقت باستتكار شديد ، خاصة وأن القرن السادس عشر ميلادي لم يكن يعرف التسامح الديني ليقبل هذا التقارب أو العلاقة بين قوتين، إحداهما مسيحية بقيادة فرنسا، وأخرى إسلامية بقيادة الدولة العثمانية، لكنه حدث فعلا تقارب دون حصول صدام بقيادة الدولة العثمانية لأنه كان لكل منهما عدو واحد وهو شارل الخامس.

كما نستنتج أيضا أن العلاقات العثمانية الفرنسية التي تجسدت في المعاهدات أو الاتفاقيات بين الطرفين التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا تسمح لهذه الأخيرة بحرية التنقل والاتجار في مختلف أرجاء الإمبراطورية العثمانية، كما أن هذه الامتيازات كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة والأولى التي منحت لها، حيث كانت معاهدة 1553 مكملة للمعاهدة التي عقدها فرنسوا الأول مع السلطان سليمان القانوني سنة 1535.

كما منحت الدولة العثمانية هذه الامتيازات في عز قوتها للدول الأجنبية وكانت تسعى وراء ذلك إلى إعادة تطوير النشاط الاقتصادي ، وذلك عند اكتشاف عدة طرق تجارية مثل: طريق رأس الرجاء الصالح، الذي سمح لها بان تتخلص من الضرائب التي كانت تفرض عليها سواء من طرف المدن الايطالية التجارية مثل: جنوا، البندقية وكذلك من قبل مصر وبلاد الشام.

أصبحت هذه الامتيازات أو المعاهدات عند ضعف الدولة العثمانية بمثابة أداة أو وسيلة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، وهذا سبب مباشر أو ذريعة في

سقوط الدولة العثمانية واقتسام أملاكها بين الدولة الأوروبية الكبرى منها: فرنسا،
انجلترا وكذلك روسيا.

وفي الأخير نستنتج أن معاهدات الامتيازات التي كانت بمثابة اللبنة الأولى أو
القاعدة التي وطدت العلاقة أو التقارب العثماني الفرنسي، قد أثرت بشكل كبير على
العلاقات بين الطرفين بشكل إيجابي وسلبى (الانعكاسات) على الدولتين، وعلى إيالات
الدولة العثمانية، وبالأخص " الجزائر " التي كانت مسرحا لهذا التقارب.

كتب السلطان سليمان لملك فرنسا بتاريخ 1526م جوابا يظهر له فيه إستعداده لمساعدته وكان على الصورة التالية:

- الله العلي المعطي المغني المعين.

بغناية حضرة عزة الله جلت قدرته وعلت كلمته وبمعجزات سيد زمرة الأنبياء وقدرة فرقة الأصفياء محمد المصطفى صل الله عليه وسلم الكثير البركات وبمؤازرة قدس أرواح حماية الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين وجميع أولياء الله، أنا سلطان السلاطين وبرهان الخواقين متوج الملوك ظل الله في الأرضيين سلطان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والأناضول والروملي وقرمان والروم وولاية ذي القدرية وديار بكر وكردستان وأذربيجان والعجم والشام وحلب ومصر ومكة والمدينة والقدس وجميع ديار المسلمين واليمن وممالك كثيرة أيضا، التي فتحها آبائي الكرام وأجدادي العظام بقوتهم القاهرة أنار الله براهينهم، وبلاد أخرى كثيرة افتتحها يد جلالتي بسيف انظفر، أنا السلطان سليمان خان ابن السلطان سليم خان بن بايزيد خان، إلى فرنسيس ملك ولاية فرنسا وصل إلى أعتاب ملجأ السلاطين المكتوب الذي أرسلتموه مع تابعكم النشيط مع بعض الأخبار التي أوصيتموه بها شفاهايا وأعلمنا أن عدوكم استولى على بلادكم وأنكم الآن محبوسون وتستدعون من هذا الجانب مدد العناية بخصوص خلاصكم.

وكل ما قلتموه عرض على أعتاب سرير سدتنا الملوكانية وأحاط به علمي الشريف على وجه التفصيل فصار بتمامه معلوما، فلا عجب من حبس الملوك وضيقتهم فكن منشرح الصدر ولا تكن مشغول خاطر فإن آبائي الكرام وأجدادي العظام نور الله مراقدهم لم يكونوا خالين من الحرب لأجل فتح البلاد ورد العدو ونحن أيضا سالكون على طريقهم، وفي كل وقت نفتح البلاد الصعبة والقلاع الحصينة وخبولنا ليلا

ونهارا مسروجة وسيوفنا مسلولة، فالحق سبحانه وتعالى يبسر الخير بإراداته ومشيتته
وأما باقي الأحوال تفهموها من تابعكم.

بمقام دار السلطنة العلية القسطنطينية المحروسة تحريرا في اوائل شهر آخر
الربيعين.

¹ _المصدر: محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 209، 210.

وفي عام 935 هـ/1528 م جاء من الملك فرنسيس إلى السلطان يطلب منه إرجاع كنيسته في القدس الشريف فأجابه هكذا.

- إلى فرنسيس آغا ملك بلاد فرنسا.

أرسلته إلى سدتي الملوكية مقر السلاطين العظام ومشرق حسن الإدارة والسعادة ومحل اجتماع الملوك تحريراً تخبرني به أنه يوجد في أورشليم المحروسة التي هي في مملكتي السعيدة كنيسة كانت قديمة في أيدي امة عيسى عليه السلام ثم تغيرت أخيراً فصارت جامعاً وبالنظر للصدقة التي بين عظمتنا الملوكية وبينك نحن نجيب سؤالك لا يعد من جملة التساؤلات المتعلقة بالأموال والعقارات ولكن بمتعلقات الأديان لأن بموجب أمر الله الطاهر وتطبيقاً لست نبينا شمس الكونين أن هذه الكنيسة من زمان غير معلوم قد صارت جامعاً لإقامة الصلوات فيه مغايراً لدين المسلمين وبالاختصار أقول لك أنه لا يمكنني إجابة سؤالك ولكن ماعدا الأماكن المعدة لإقامة شعائر الدين فكل مكان يكون في أيدي النصارى يبقى لهم ولا تسمح لأحد في مدة حكمي العادل أن يشوش راحتهم وماداموا تحت ظل حمايتي فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوسهم في معابدهم بدون معارضة.

تحريراً في العشرة الأولى من هلال محرم الحرام سنة 935 هـ.

المصدر: يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان العظام ورسوماتهم المبجلة، المكتبة الوطنية الجزائرية، دائرة الحفظ، والمخطوطات، مصلحة المخطوطات، رقم 75237، ص 64،65.

بنود معاهدة 1535.

البند الأول: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما، وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة، والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرهما بقصد الإتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الإتجار فيها ولسيرها ونقلها برا و بحرا من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى.

البند الثالث: كلما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية، كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة، ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية أو الجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي) أو موظف آخر ولكن لو إمتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها، وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين

التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا.

البند الرابع: لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم، أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسي، وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند الخامس: ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم، وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية، وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنسي ضد بعضهما).

البند السادس: لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم، ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو إعتبارهم مسلمين ما لم يقرؤا بذلك غير مكرهين.

البند السابع: لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو إشتري منه بضائع أو إستانان منه نقودا، ثم خرج من المماليك العثمانية قبل أن يقوم

بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزما بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن: لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو (قواربهم) أو ما يوجد بها من اللوازم والمدافع والذخائر أو التجارة جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع: يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أموالهم، وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوصه فتسلم تركته إلى وارثه أو وكيل عنه بمعرفة القنصل، ولو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة الجرد على يد شهود، أما لو كانت الوفاة من جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرها حق في ضبط التركة مطلقا، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أي إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء كان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت يصير إخراجهم فورا من حالة الإسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير

السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم ومن الآن فصاعدا لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا، ولا لقبودانات البحر ورجال أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرنهم لذلك سواء في البر و البحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر القرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقبتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة، وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت إليه، وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركاءه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابعة إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني وهذا لا يمنع من مجازاته ولو صار ضبطه فيما بعد، وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرنسا.

البند الحادي عشر: لو تقابلت دونانات إحدى الدولتين المتعاقبتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلعها ورفع أعلام دولتها حتى إذى علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة، وإذا حصل ضرر لإحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فورا، وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاورة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لإحدها أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان.

البند الثاني عشر: إذا وصلت إحدى المراكب الفرنسية سواء بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى موانئ أو شطوط الدولة العلية تعطي ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفرغ ما بها

من البضائع لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد، وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الإستحضر على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جالبيولي (الدردينيل) بدون دفع شيء مطلق لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفع سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

البند الثالث عشر: لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعاً بحريته لا يمانع في الآخر ما يكون له من الأمتعة وغيرها، أما لو غرقت جميع من بها فما يمكن تخليصهم من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو سنجق بك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منها، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصه لاستلام الأشياء المذكورة.

البند الرابع عشر: لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتوى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين فلا يجبر الفرنسي إلا على البحث عنه في بيت أو مركب ولو وجد عنده يعاقب الفرنسي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنسي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

البند الخامس عشر: كل ملك فرنسي إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية منذ عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا.

وقد إشتراط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك إنجلترا أخيه وحليفه الأبدى وملك إيقوسيا، الحق في الإشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه إعتقاد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

البند السادس عشر: يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة، ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة، وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين.

انتهت المعاهدة.

بنود معاهدة 1535.

البند الأول: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما، وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة، والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرهما بقصد الإتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الإتجار فيها ولسيرها ونقلها برا و بحرا من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى.

البند الثالث: كلما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية، كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة، ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية أو الجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي) أو موظف آخر ولكن لو إمتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها، وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين

التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا.

البند الرابع: لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلاله السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم، أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسي، وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند الخامس: ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم، وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية، وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنسي ضد بعضهما).

البند السادس: لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم، ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو إعتبارهم مسلمين ما لم يقرؤا بذلك غير مكرهين.

البند السابع: لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو إشتري منه بضائع أو إستانان منه نقودا، ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم

بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزما بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن: لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو (قواربهم) أو ما يوجد بها من اللوازم والمدافع والذخائر أو التجارة جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع: يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أموالهم، وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوصه فتسلم تركته إلى وارثه أو وكيل عنه بمعرفة القنصل، ولو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة الجرد على يد شهود، أما لو كانت الوفاة من جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقا، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أي إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء كان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت يصير إخراجهم فورا من حالة الإسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير

السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم ومن الآن فصاعدا لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا، ولا لقبودانات البحر ورجال أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرنهم لذلك سواء في البر و البحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر القرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقبتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة، وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت إليه، وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركاءه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابعة إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني وهذا لا يمنع من مجازاته ولو صار ضبطه فيما بعد، وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرنسا.

البند الحادي عشر: لو تقابلت دونانات إحدى الدولتين المتعاقبتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلعها ورفع أعلام دولتها حتى إذى علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة، وإذا حصل ضرر لإحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فورا، وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاورة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لإحدها أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان.

البند الثاني عشر: إذا وصلت إحدى المراكب الفرنسية سواء بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى موانئ أو شطوط الدولة العلية تعطي ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفرغ ما بها

من البضائع لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد، وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الإستحضرار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جالبيولي (الدردينيل) بدون دفع شيء مطلق لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفع سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

البند الثالث عشر: لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعاً بحريته لا يمانع في الآخر ما يكون له من الأمتعة وغيرها، أما لو غرقت جميع من بها فما يمكن تخليصهم من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو سنجق بك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منها، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصه لاستلام الأشياء المذكورة.

البند الرابع عشر: لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتفى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين فلا يجبر الفرنسي إلا على البحث عنه في بيت أو مركب ولو وجد عنده يعاقب الفرنسي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنسي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

البند الخامس عشر: كل ملك فرنسي إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية منذ عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا.

وقد إشتراط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك إنجلترا أخيه وحليفه الأبدى وملك إيقوسيا، الحق في الإشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه إعتقاد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

البند السادس عشر: يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة، ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة، وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين.

انتهت المعاهدة.

بنود معاهدة 1553.

إن جلالة السلطان سليمان وهنري دي فالوا الثاني ملك الفرنك قد أبرما إتحادا مشتملا على العبارة الآتية بخصوص الحرب البحري "جعله الله حميد العاقبة " الذي سيشرعان فيه ضد الإمبراطور شارلكان.

البند الأول: بما أن جلالة السلطان سليمان سلطان الترك بإرساله عمارة بحرية في بحر التوسكان، ضد الإمبراطور شارل الخامس قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدة سنتين، بناء على طلبه المتكرر في بادئ الأمر، وبالخصوص بناء على ترجياته البالغة أقصى درجاته الحض فقد اتفق بأن الملك هنري يدفع ثلاثمائة ألف قطعة من الذهب بصفة متأخر مرتب الدونانمة، وذلك حين ما تصير الملاحة مأمونة لنقل النقود بالعمارة، وأن السفن الحربية التابعة للملك هنري لا تتباعد عن العمارة المذكورة، وتعتبر كأنها مرهونة نظير المبلغ المذكور حتى يدفع لأميرال عمارة السلطان سليمان.

البند الثاني: متى توفر هذا الشرط بوجه العدالة فإن جلالة سلطان الترك سليمان يقوم بتجهيز ستين مركبا حربيا ذات ثلاثة صفوف و 25 قرصانا بحريا ويرسلها للملك هنري في مدة أربعة شهور متوالية من ابتداء أول مايو القابل.

البند الثالث: أما في حالة ما إذا أراد هنري دي فالوا أن يستعمل العمارة المذكورة في أثناء هذه المدة للاستعانة بها على الجهات الغربية، أي الجهات الواقعة من إبتداء كروتون لغاية "جانت" فإنه يقوم بدفع مائة وخمسين ألف قطعة من الذهب إلى جلالة سلطان الترك سليمان بغاية من الضبط.

البند الرابع: كل سفينة تابعة للإمبراطور أو المتحالفين معه سواء أكانت معدة للنقل أو كانت من المراكب الخفيفة وسواء أكانت سفنا حربية صغيرة أو كبيرة فبمجرد

وقوعها أسيرة لدى العمارة العثمانية تصير من تلك اللحظة ملكا للسلطان سليمان ملك الترك.

البند الخامس: المدن والقصبات والقرى والكفور التي تتغلب عليها هذه العمارة تكون مباحة غنيمة للترك وجميع سكانها راشدين أو قاصرين رجالا كانوا أو نساء ولو أنهم معتنقون الديانة المسيحية ،ويكونون قد سلموا أنفسهم باختيارهم فإنه لا بد من تركهم أسراء وعبيدا للترك بمقتضى واجبات الاتفاق الصريحة لهذا الصدد التي فر عليها الأمر بين السلطان سليمان وبين فرانسوا أبي هنري من منذ سبع عشرة سنة ، إلا أن امتلاك هذه المدن والقصبات والقرى والكفور والمؤن والذخائر وكذلك مدافع البرونز صغيرة كانت أو كبيرة مع جميع متعلقاتها من حيوانات وغيرها التي توجد فيها فإنها تترك للملك هنري بموجب هذه المعاهدة .

البند السادس: إذا أصدر الملك هنري أمره إلى عمارة جلالة السلطان سليمان بأن تحارب شارل ملك النمسا غير متجهة نحو الغرب بل نحو الشرق وبالجنوب، ويقصد بذلك مسيرها في الشواطئ من عند مصب نهر تورنتو لغاية كروتون، بحيث كان هذه العمارة تقوم بأعباء أوامر هنري بدون مقابل فقد اتفق على أن المواد الحربية ومؤنات المدن والقصبات التي تقع تحت يد الترك يتنازل عنها للملك هنري، ولكن المدن والقصبات والقرى والكفور فإنها تترك غنيمة للترك كما تقرر ذلك في البند السابق.

البند السابع: يمكن للأميرال جلالة الملك سليمان أن يستولي ويأسر باسم مليكه الأفخم كل مكان تقدم عليه العمارة التركية المظفرة متى رأى ثمة من فائدة وذلك من إبتداء حدود نهر تورنتو لغاية أوترانت وكروتون ومن ثم لغاية صقلية ونابولي وعموما جميع الاقاليم المملوكة للإمبراطور شارل الخامس ملك النمسا سواء أكان ذلك المكان

داخل الأراضي أو سواء أكان مدينة أو قسبة أو قرية أو كفرا أو ميناء أو خليجا، وله الحق في الإستلاء على أية سفينة يصادفها وله أن يغزو بل وأن يذهب ويأسر الرجال والنساء البالغين أو القاصرين حتى أنه يمكنه متى يشاء أن يحافظ ويتملك جميع ما يغتتمه سواء أكان من بني الإنسان أو المدن أو البيوت الخلوية وأن يعدها ويستعملها لاحتياجاته ولو ضد رغبة الفرنك وبالرغم عن مضادتهم الشديدة في ذلك.

البند الثامن: إذا تحصل جلالة السلطان سليمان على تملك إحدى الأربع مدن حصنها في إقليم " البوي" بواسطة مساعي فردينان سنسيفرن برنس دي سالرنيتين بمقتضى تعهد هذا الأمير فجلالة السلطان سليمان يعيد إلى هنري مبلغ الثلاثمائة ألف قطعة من الذهب التي ضمن له كما تقدم دفعها، وذلك في حالة ما إذا كانت دفعت إليه.

البند التاسع: جلالة السلطان سليمان يسلم عدا عن ذلك الثلاثين سفينة حربية وبحارتها بدون أدنى فدية، وكذا المدافع والمؤن وجميع المواد، ويستثنى من ذلك رجال بحريته الخصوصيون وعساكره كما أنه يدفع في أقرب وقت لبرنس سالرن، الذي بذل نفسه وكل ما في وسعه للحصول عليها وكان نصيبه أن حرم من منصبه وطرد من وطنه وبيته، مبلغ الثلاثين ألف قطعة من الذهب التي صرفها بكل إرتياح وكرم.

المصدر: ادريس ناصر رائسي، ص 311 و 314.

بنود معاهدة 1553.

إن جلالة السلطان سليمان وهنري دي فالوا الثاني ملك الفرنك قد أبرما إتحادا مشتملا على العبارة الآتية بخصوص الحرب البحري "جعله الله حميد العاقبة " الذي سيشرعان فيه ضد الإمبراطور شارلكان.

البند الأول: بما أن جلالة السلطان سليمان سلطان الترك بإرساله عمارة بحرية في بحر التوسكان، ضد الإمبراطور شارل الخامس قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدة سنتين، بناء على طلبه المتكرر في بادئ الأمر، وبالخصوص بناء على ترجياته البالغة أقصى درجاته الحض فقد اتفق بأن الملك هنري يدفع ثلاثمائة ألف قطعة من الذهب بصفة متأخر مرتب الدونانمة، وذلك حين ما تصير الملاحه مأمونة لنقل النقود بالعمارة، وأن السفن الحربية التابعة للملك هنري لا تتباعد عن العمارة المذكورة، وتعتبر كأنها مرهونة نظير المبلغ المذكور حتى يدفع لأميرال عمارة السلطان سليمان.

البند الثاني: متى توفر هذا الشرط بوجه العدالة فإن جلالة سلطان الترك سليمان يقوم بتجهيز ستين مركبا حربيا ذات ثلاثة صفوف و 25 قرصانا بحريا ويرسلها للملك هنري في مدة أربعة شهور متوالية من ابتداء أول مايو القابل.

البند الثالث: أما في حالة ما إذا أراد هنري دي فالوا أن يستعمل العمارة المذكورة في أثناء هذه المدة للاستعانة بها على الجهات الغربية، أي الجهات الواقعة من إبتداء كروتون لغاية "جانت" فإنه يقوم بدفع مائة وخمسين ألف قطعة من الذهب إلى جلالة سلطان الترك سليمان بغاية من الضبط.

البند الرابع: كل سفينة تابعة للإمبراطور أو المتحالفين معه سواء أكانت معدة للنقل أو كانت من المراكب الخفيفة وسواء أكانت سفنا حربية صغيرة أو كبيرة فبمجرد

وقوعها أسيرة لدى العمارة العثمانية تصير من تلك اللحظة ملكا للسلطان سليمان ملك الترك.

البند الخامس: المدن والقصبات والقرى والكفور التي تتغلب عليها هذه العمارة تكون مباحة غنيمة للترك وجميع سكانها راشدين أو قاصرين رجالا كانوا أو نساء ولو أنهم معتنقون الديانة المسيحية، ويكونون قد سلموا أنفسهم باختيارهم فإنه لا بد من تركهم أسراء وعبيدا للترك بمقتضى واجبات الاتفاق الصريحة لهذا الصدد التي فر عليها الأمر بين السلطان سليمان وبين فرانسوا أبي هنري من منذ سبع عشرة سنة، إلا أن امتلاك هذه المدن والقصبات والقرى والكفور والمؤن والذخائر وكذلك مدافع البرونز صغيرة كانت أو كبيرة مع جميع متعلقاتها من حيوانات وغيرها التي توجد فيها فإنها تترك للملك هنري بموجب هذه المعاهدة.

البند السادس: إذا أصدر الملك هنري أمره إلى عمارة جلالة السلطان سليمان بأن تحارب شارل ملك النمسا غير متجهة نحو الغرب بل نحو الشرق وبالجنوب، ويقصد بذلك مسيرها في الشواطئ من عند مصب نهر تورنتو لغاية كروتون، بحيث كان هذه العمارة تقوم بأعباء أوامر هنري بدون مقابل فقد اتفق على أن المواد الحربية ومؤونات المدن والقصبات التي تقع تحت يد الترك يتنازل عنها للملك هنري، ولكن المدن والقصبات والقرى والكفور فإنها تترك غنيمة للترك كما تقرر ذلك في البند السابق.

البند السابع: يمكن للأميرال جلالة الملك سليمان أن يستولي ويأسر باسم مليكه الأفخم كل مكان تقدم عليه العمارة التركية المظفرة متى رأى ثمة من فائدة وذلك من إبتداء حدود نهر تورنتو لغاية أوترانت وكروتون ومن ثم لغاية صقلية ونابولي وعموما جميع الاقاليم المملوكة للإمبراطور شارل الخامس ملك النمسا سواء أكان ذلك المكان

داخل الأراضي أو سواء أكان مدينة أو قسبة أو قرية أو كفرا أو ميناء أو خليجا، وله الحق في الاستلاء على أية سفينة يصادفها وله أن يغزو بل وأن يذهب ويأسر الرجال والنساء البالغين أو القاصرين حتى أنه يمكنه متى يشاء أن يحافظ ويتملك جميع ما يغتتمه سواء أكان من بني الإنسان أو المدن أو البيوت الخلوية وأن يعدها ويستعملها لاحتياجاته ولو ضد رغبة الفرنك وبالرغم عن مضادتهم الشديدة في ذلك.

البند الثامن: إذا تحصل جلالة السلطان سليمان على تملك إحدى الأربع مدن حصنها في إقليم " البوي" بواسطة مساعي فردينان سنسيفرن برنس دي سالرنيتين بمقتضى تعهد هذا الأمير فجلالة السلطان سليمان يعيد إلى هنري مبلغ الثلاثمائة ألف قطعة من الذهب التي ضمن له كما تقدم دفعها، وذلك في حالة ما إذا كانت دفعت إليه.

البند التاسع: جلالة السلطان سليمان يسلم عدا عن ذلك الثلاثين سفينة حربية وبحارتها بدون أدنى فدية، وكذا المدافع والمؤن وجميع المواد، ويستثنى من ذلك رجال بحريته الخصوصيون وعساكره كما أنه يدفع في أقرب وقت لبرنس سالرن، الذي بذل نفسه وكل ما في وسعه للحصول عليها وكان نصيبه أن حرم من منصبه وطرد من وطنه وبيته، مبلغ الثلاثين ألف قطعة من الذهب التي صرفها بكل ارتياح وكرم.¹

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام:

| ص | الأعلام | الرقم |
|----------------|-----------------|-------|
| 10-9 | الشاه إسماعيل | 1 |
| 37 | بايزيد الثاني | 2 |
| 67-64 | خير الدين | 3 |
| 25-13-10-9 | سليم الأول | 4 |
| 61-51-32-20 | سليمان القانوني | 5 |
| 47-33-32-21-20 | شارل الخامس | 6 |
| 38-20-17 | فرانسوا الأول | 7 |
| 17-16-15 | لويس الثاني عشر | 8 |
| 10 | محمد الفاتح | 9 |
| 13 | هنري الثامن | 10 |
| 50-41 | هنري الثاني | 11 |

فهرس الأماكن:

| ص | الأماكن | الرقم |
|----------|-------------------|-------|
| 25 | بحر الدردنيل | 1 |
| 25 | بحر مرمرة | 2 |
| 30-22-20 | بلغراد | 3 |
| 10 | جلديران | 4 |
| 61-56 | رأس الرجاء الصالح | 5 |
| 30-26-23 | رودس | 6 |
| 22 | نهر الطونة | 7 |

قائمة البيئو جرافيا

قائمة المصادر:

1. أصاف عزتو يوسف بك، تاريخ سلاطين آل عثمان العظام ورسوماتهم المبجلة، المكتبة الوطنية الجزائرية، دائرة الحفظ والمخطوطات، مصلحة المخطوطات، رقم 75237.
2. أصاف عزتو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، الطبعة الأولى، دار الهنداوي، القاهرة، 2014م.
3. أمجان فريدون، سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين، ترجمة، كمال فاروق و الطبعة الأولى، دار النيل، القاهرة، 2014 م.
4. التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989 م.
5. حليم بك إبراهيم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1988 م .
6. المحامي فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، الطبعة الثانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012 م.
7. المحامي فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق، إحسان حقي، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1981 م.
8. هيرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ترجمة، زينب عصمت راشد، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، دون سنة النشر.

قائمة المصادر الأجنبية:

_J.De Hammer .Histoire de lempire ottoman 1520-1547 .
Traduit par J.J.Hller.tome 5.

قائمة المراجع:

1. آق كوندرا أحمد وأوزوتورك سعيد، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤالاً وجواب
توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وقف البحوث العثمانية، بيروت، 2002
م .
2. أورخان على محمد، روائع في التاريخ العثماني، الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر
و التوزيع، مصر، 2008 م.
3. أوزوتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان ، المجلد
الأول ، منشورات فيصل للتمويل، إسطنبول، 1988 م.
4. اينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة،
الأرناؤوط، الطبعة الأولى دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2002 م.
5. الباروني عمر محمد، الاسبان و فرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجي
، طرابلس ، 2001 م .
6. بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دون طبعة، دار الغريب، القاهرة،
2000 م .
7. بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة أمين فارس نبيه والبعليكي
منير، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت .
8. بك حبيب غزالة، جزيرة رودس (جغرافيتها وتاريخها وآثارها) مطبعة الاعتماد،
مصر .

9. جلال يحيى، أوروبا في العصور الحديثة، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع الإسكندرية، 1981 م .
10. الجمل شوقي عطا الله و ابراهيم عبد الله الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتبة المصرية لتوزيع المطبوعات، القاهرة.
11. الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989 م.
12. حاطوم نور الدين ، تاريخ عصر النهضة الأوروبية ، دون طبعة ، دار الفكر، دمشق، دون سنة.
13. حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دون طبعة، المركز المصري، للدراسات العثمانية و البحوث العالم التركي، القاهرة، 1994 م.
14. حسين ابراهيم ، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، الطبعة الاولى ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014 م.
15. الحلبي محمد بن محمود الملقب بابن آجا، العراك بين العثمانيين و المماليك، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب مصر، 2007 م.
16. حلبي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830 م، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، دون سنة .
17. الدسوقي كمال، العثمانيون وقراصنة رودس، دون طبعة، دون دار النشر، دون سنة.
18. الرائي إدريس ناصر، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 16م، الطبعة الأولى، دار الهادي بيروت، 2007 م.

19. سيد أشرف صالح محمد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، الطبعة الأولى، دار ناشرى للنشر الالكتروني الكويت، 2009 م.
20. السيد كمال ، نشوء و سقوط الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، شبكة الفكر، ايران، 2005 م.
21. السيد مجمود سيد محمد، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، مصر، 2007 م .
22. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، الجزء الثامن، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000 م.
23. شوجر بيتر ، ترجمة الدسوقي كمال، أوروبا العثمانية (1354-1804) ،في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، الطبعة الاولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998 م.
24. الصباغ عبد اللطيف، تاريخ الدولة العثمانية، دون طبعة، دون دار النشر، دون سنة .
25. الصلابي علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، الطبعة الأولى، مكتبة حسين للعصرنة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010م.
26. الصميدعي زياد أحمد والكيلاني جمال الدين فالح، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، المغرب، 2013 م .
27. طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة حتى الإنقلاب على الخلافة، الطبعة الثالثة، دار النفائس ، بيروت ، 2013 م.
28. طقوش محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في ايران، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، دون سنة.

29. الظاهر عبد الباري محمد، دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها و مظاهر حضارتها و عوامل سقوطها، زرقاء اليمامة.
30. العباسي عبد الرحيم عبد الرحمان و فيصل عبد الله الكندري، منح رب البرية في فتح رودس الأبية، حوليات كلية الآداب، الحولية الثامنة عشر، الرسالة الثانية و العشرون بعد المئة، جامعة الكويت، 1997 م، 1998 م.
31. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الطبعة الأولى، دار العربية للعلوم، بيروت، 1994 م.
32. العسلي بسام، خير الدين بربروس والجهاد في البحر (1470-1547)، الطبعة الاولى ، دار النفائس، بيروت، 1980 م.
33. عصمت راشد زينب، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن 16 م إلى نهاية القرن 18 م ،الجزء الأول، دار الفكر العربي ، القاهرة ، دون سنة .
34. عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الأوروبي و الأمريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 م.
35. عيد عاطف ، قصة و تاريخ الحضارات العربية (تونس ، الجزائر) ، دون طبعة ، دون دار النشر ، 1999 م .
36. كولن صالح ،سلاطين الدولة العثمانية ، الطبعة الاولى ، دار النيل للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2014 م.
37. الكيلاني جمال الدين فالح، تقديم و مراجعة عماد عبد الرؤوف ، التاريخ العثماني تفسير جديد ،دون طبعة ، دون دار النشر ، دون سنة .
38. الكيلاني شمس الدين ، العثمانيون و الأوروبيون ، دون طبعة ، دون دار النشر ، دون سنة .

39. مؤنس حسين ، أطلس تاريخ الإسلام ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 2000 م .
40. مانتران روبير ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة البشير السباعي، الجزء الأول ، مكتبة الإسكندرية ، 1982 م .
41. متولي أحمد فؤاد ، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي ، دون طبعة ، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2005 م .
42. مجهول ، مذكرات خير الدين بربروس ، ترجمة ، محمد دراج ، الطبعة الأولى ، شركة الأصالة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 م .
43. المدني أحمد توفيق ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و اسبانيا (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر، دون سنة .
44. مصطفى عبد الرحيم أحمد ، أصول التاريخ العثماني ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، 1993 م .
45. مصطفى نادية محمود ، العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، الطبعة الأولى ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996م .
46. الملي بن محمد المبارك، تاريخ الجزائر القديم و الحديث، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دون سنة .
47. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبته العالمية قبل سنة 1830 م، الجزء الاول، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1985 م .
48. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبته العالمية قبل سنة 1830 م ، الجزء الثاني، الطبعة الأولى ، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1985 م .

49. نوار عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، دون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة.

50. نوار عبد العزيز سليمان وجمال الدين محمود محمد، التاريخ الأوروبي الحديث، من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دون طبعة، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999 م.

51. هـ ، وديفاز، أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة، عبد الحميد حمدي محمود، الطبعة الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، دون سنة .

52. الوديناني خلف بن دبلان بن خضر، الفتح العثماني لجزيرة رودس، جامعة أم القرى، 1997 م.

53. ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1992 م.

الموسوعات.

1. الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ العثماني "العصر العثماني"، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 م .

2. أوزوتونا يلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، السياسي والعسكري و الحضاري (1231-1922)، ترجمة، سلمان عدنان محمود، المجلد الأول، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010 م.

3. رمضان عبد العظيم، موسوعة تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، الجزء الأول، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1997 م.

4. نصار حسين محمد، الموسوعة العربية المسيرة، المجلد الأول، دون طبعة، دون دار النشر، دون سنة.

5. نجيه جان بير وآخرون، موسوعة أوروبا منذ بداية القرن 14 م وحتى نهاية القرن 18 م، ترجمة، وجيه البعيني، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت.

المعاجم.

1. حلاق حسان والصباغ عباس، المعجم الجامع في مصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، لبنان، 1999 م.
2. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 م.

الرسائل الجامعية.

1. بحري فائقة محمد حمزة عبد الصمد، أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1989 م.

المقالات.

1. حافظ محفوظ، السلطان سليمان القانوني أكبر ملوك الإسلام، موقع، <http://www.forsanelhaq.com>
2. عامر محمود، مقال حول المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية " مجلة الدراسات التاريخية " العددان 117 في 18 كانون الثاني، دمشق، 2012 م.
3. عبد المعطي محمد، موقع إضاءات، ida2at.com

قائمة المحتويات

| | |
|-----|--|
| | البسمة |
| | شكر و عرفان |
| | إهداء |
| أ-ز | مقدمة |
| | الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة للدولة العثمانية وفرنسا قبل حكم سليمان القانوني وفرانسوا الأول. |
| 9 | المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية قبل حكم سليمان القانوني. |
| 9 | - الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول (1512-1520 م). |
| 12 | المبحث الثاني: أوضاع فرنسا قبل حكم فرانسوا الأول. |
| 13 | - فرنسا في عهد شارل الثامن (1483-1498 م). |
| 15 | - فرنسا في عهد لويس الثاني عشر (1498-1515 م). |
| | الفصل الأول : الفتوحات العثمانية في أوروبا وبلاد التقارب العثماني الفرنسي. |
| 20 | المبحث الأول: الفتوحات العثمانية في أوروبا. |
| 20 | - فتح بلغراد 1521م. |
| 23 | - فتح رودس 1522م. |
| 30 | - فتح المجر 1523م. |
| 32 | المبحث الثاني: أسباب ودوافع التقارب العثماني الفرنسي. |
| 32 | - الصراع بين فرانسوا الأول و شارلكان. |
| 34 | - بداية التقارب العثماني الفرنسي . |
| 36 | المبحث الثالث: التعاون الأمني بين الدولة العثمانية و فرنسا (المخابرات). |
| 37 | - المخابرات من خلال رسالة 1526م. |
| 38 | - المخابرات من خلال رسالة 1528م. |
| | الفصل الثاني: تثمين العلاقات العثمانية الفرنسية بالمعاهدات. |
| 41 | المبحث الأول: معاهدة الإمتيازات لسنة 1535م. |
| 41 | - التعريف بالمعاهدة. |
| 44 | - تحليل بنود معاهدة 1535م. |
| 47 | - نتائج المعاهدة. |

| | |
|-----|--|
| 50 | المبحث الثاني: معاهدة سنة 1553م. |
| 50 | - التعريف بالمعاهدة. |
| 51 | - تحليل بنود معاهدة 1553 م. |
| 53 | - نتائج المعاهدة. |
| | الفصل الثالث: انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على الطرفين وعلى إيلات الدولة العثمانية "الجزائر نموذجا". |
| 56 | المبحث الأول: انعكاسات العلاقة العثمانية الفرنسية على الدولة العثمانية . |
| 56 | - انعكاسات إيجابية. |
| 58 | - انعكاسات سلبية. |
| 61 | المبحث الثاني: انعكاسات العلاقة العثمانية على فرنسا. |
| 61 | - انعكاسات إيجابية. |
| 63 | - انعكاسات سلبية. |
| 64 | المبحث الثالث: انعكاسات العلاقة العثمانية الفرنسية على الجزائر. |
| 65 | - انعكاسات إيجابية بالنسبة لفرنسا. |
| 70 | خاتمة. |
| 73 | قائمة الملاحق. |
| 89 | قائمة الأعلام و الأماكن. |
| 98 | قائمة المصادر والمراجع. |
| 100 | قائمة المحتويات. |